



# المسؤولية الجنائية للمجرمين الشواذ

دراسة تحليلية  
في ضوء النظريات النفسية

فايزة حلاسة





المسؤولية الجنائية للمجرمين الشواذ



# المسؤولية الجنائية للمجرمين الشواذ

دراسة تحليلية  
في ضوء النظريات النفسية

إعداد الأستاذة:  
فايزة حلاسة

الطبعة الأولى

2016م



المملكة الأردنية الهاشمية

رقم الأيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية

(2016/5/2658)

655.65

حلاصة، فايزة

المسؤولية الجنائية للمجرمين الشواذ/ فايزة حلاصة - عمان : دار من المحيط إلى الخليج للنشر والتوزيع ، 2016  
( ) ص.

ر.إ. : 2016/5/2658

الواصفات: //

جميع الحقوق محفوظة: لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن خطي مسبق من الناشر.



دار خالد اللحاني للنشر والتوزيع  
المملكة العربية السعودية - مكة

ص. ب 21402

الرمز البريدي 21955

هاتف: 0096655008626

البريد الإلكتروني: shs1427@gmail.com



دار من المحيط إلى الخليج للنشر والتوزيع  
هاتف:

00962799817307

00966506744232

البريد الإلكتروني

azkhamis01@hotmail.com

azkhamis01@yahoo.com



مكتبة ملاك - عمان - الأردن

Amman, Jordan

Tel : +0797492021

## فهرس المحتويات:

7..... توطئة:

### أولا : الجريمة

13..... 1- ماهية الجريمة :

14..... 2-أنواع المجرمين حسب معيار الصحة النفسية والعقلية:

39..... 3-خصائص السلوك الإجرامي:

41..... 4-النظريات النفسية المفسرة للجريمة:

51..... 5-السيرورات الداخلية النفسية للجريمة:

### ثانيا: مراحل وأدوات تحديد الخبرة النفسية للمجرم الشاذ

60..... 1-التقرير النفسي:

74..... 2-المؤشرات التي يستقيها الخبير النفسي من الاختبارات الإسقاطية:

### ثالثا المسؤولية الجنائية للمجرمين الشواذ في إطار الصحة النفسية

80..... 1-المسؤولية الجنائية والخطورة الإجرامية:

83..... 2-الجريمة والمسؤولية الجنائية عند بعض الأنماط من الاضطرابات:

102..... 3-الإدراك كمعيار أساسي في تحديد المسؤولية الجنائية:

108..... 4-المشكلات التي تواجه الخبير النفسي في تحديد المسؤولية الجنائية للأفراد:

117..... خلاصة

119..... قائمة المراجع:



توطئة:

دار الجدل مؤخرا عقب تكرار الحوادث التي يوصف الجاني فيها بأنه يعاني من مرض نفسي حول علاقة المرض النفسي بالعنف والجريمة، وتميز الطب النفسي عن غيره من التخصصات الطبية الأخرى العلاقة الوثيقة والتداخل مع النواحي القانونية والشرعية والقضاء، ولعل السبب في ذلك طبيعة الأمراض النفسية التي ترتبط في الأذهان في العادة. أنها مصحوبة بخروج المرضى النفسيين عن القواعد في مجالات السلوك وارتكاب الجرائم وعشرات من المسائل التي تتعلق بعلاقة المريض النفسي بالمجتمع.

وتذكر الأرقام أن المرضى النفسيين ليسوا أكثر ارتكابا للجرائم من الأسوياء كما هو الانطباع السائد عند عامة الناس وعندما نتناول هذا الموضوع من منظور إسلامي لمسئولية المرضى النفسيين عن أفعالهم فقد اقتضى القضاء العادل في الإسلام أن يكون لكل من يمثل للتقاضي قادرا على الإدلاء بحجته والدفاع عن نفسه. أو فهم ما يدور في المحاكمة ومن القواعد هنا أن أحدا لا يمكن أن يتعرض لمسائل عن فعل شيء أو تركه إلا إذا تحققت فيه شروط التكليف. وهي القدرة على فهم معنى التكليف. وأن يكون المكلف عاقلا حيث أن العقل هو الركيزة الأولى للمسئولية. أما الركيزة الثانية فهي الإرادة وتعني أن العقل وحده لا يكفي



لقيام المسؤولية الجنائية بل يتطلب انعدام المسؤولية أن يكن الشخص فاقدا للإدراك أو الاختيار للفعل الذي ارتكبه. فان توفر الشرطان معا وهما غياب العقل والإرادة فان المسؤولية الجنائية تسقط ويتوجب الإعفاء من العقاب. والجنون هنا كما هو معلوم من الشريعة الإسلامية حكمه مثل حكم الطفل الصغير أو النائم. كما ورد في حديث رسول الله ص "رفع القلم عن ثلاث، عن الصبي حتى يبلغ. والنائم حتى يستيقظ والجنون حتى يفيق" (أخرجه احمد وأبو داود والحاكم) (لطفي عبد العزيز الشرييني: 2008)

كما تتحدد المسؤولية الجنائية عن الأفعال الإجرامية المعاقب عليها والمجرمة في القانون سواء ارتكبت بصورة عمدي أو غير عمدية. وفي كثير من الأحيان تترتب المسؤولية الجنائية في كثير من الأحيان نتيجة عدم اتخاذ واجب الحيطة والحذر المفروض عليه قانونيا. وعليه يكون الشخص مسئولا عن نتائج سلوكه التي أضرت بآخرين سواء توقعها أو لم يتوقعها وكان باستطاعته أو من واجبه توقع حصولها. (ملوسخ محمد: 2008، ص202)

وفي هذا المقام لابد أن نفرق بين المسؤولية الجزائية وبعض المفاهيم التي قد تكون قريبة منها، كتمييزها عن الجريمة وغيرها. فثمة هناك فرق بين فكرة الجريمة وفكرة المسؤولية الجزائية فإذا كانت الجريمة تتوافر في بنائها

القانوني على الأركان الثلاثة وهي: الركن الشرعي - الركن المادي-الركن المعنوي.

فالمسئولية الجزائية هي أهلية الإنسان التي تحقق إذا كان الفاعل متمتعاً لحظة ارتكاب الجريمة بالأهلية والوعي والإدراك وبالقدرة على الاختيار، أي حرية الإرادة . فالوعي والإرادة هما شرطان ضروريان لوقوع المسؤولية الجنائية و بدون إحداهما تنتفي هذه المسؤولية ويترتب على ذلك تصور عدم خضوع الفاعل للعقوبة (عمار عوبيدي: 1995، ص14)



أولا

الجريمة



## 1- ماهية الجريمة :

تعددت تعريفات الجريمة بتعدد التخصصات التي عنيت بدراستها وبتعدد أنواع الجرائم ومرتكبيها. وعلى العموم يمكن أن نوجزها في التعريفين التاليين:

- هي كل فعل أو امتناع عن سلوك أو فعل يجرمه المشرع وينص له القانون ويمثل قاعدة جزائية.

- هي سلوك ينتهك القواعد الأخلاقية التي وضعت لها الجماعة جزاءات سلبية تحمل صفحة الرسمية. (محمد شحاته ربيع وآخرون: 2004، ص41).

إن التعريفين السابقين قد تناولا تعريف الجريمة من وجهة نظرية قانونية صريحة تتمثل في انتهاك القوانين ، أو ضمنية والتي تمثلها قوانين الجماعات الاجتماعية التي اتفقت عليها بطريقة غير مباشرة والتي تضم العرف، العادات، المقبول والممنوع اجتماعيا، ويمكننا أن نعرف الجريمة من وجهة نظر علم النفس بأنها ذلك السلوك السلبي الذي يحمل طابع الإيلام الموجه إلى الذات (كجرائم الانتحار أو التلذذ بإيذاء بالذات )، أو موجها نحو الآخرين كالقتل والسرقة ...، والذي قد يكون بدافع خارجي وهو في الغالب يكون مثيرا اجتماعيا كالرغبة في الكمال أو في

الغنى أو امتلاك أشياء لم يستطع المجرم الوصول إليها بطرق سوية، أو بدافع داخلي كالرغبة في عقاب الذات نتيجة ميول ونزعات لاشعورية تفرضها احد مكونات الجهاز النفسي، وهذا النوع من الإجرام التي سنتطرق له في بقية جزئيات الكتاب اللاحقة.

#### -السلوك الإجرامي:

هو أي سلوك مضاد للمجتمع. وموجه ضد مصلحة العامة. أو هو أي شكل من أشكال مخالفة المعايير الأخلاقية التي يرتضيها مجتمع معين. ويعاقب عليها القانون.

وباختصار إذا كانت الجريمة هي مسمى الفعل الإجرامي فإن السلوك الإجرامي هو ممارسة هذا الفعل. (محمد شحاته ربيع وآخرون: 2004، ص 39)

#### 2-أنواع المجرمين حسب معيار الصحة النفسية والعقلية:

إن المجرم هو الفرد الذي ينتهك القوانين والقواعد الجنائية في مجتمع ما مع سبق الإصرار أو هو الشخص الذي يرتكب فعلا غير اجتماعي سواء كان بقصد ارتكاب جريمة أم لا. ويشمل هذا المعنى كل من ينتهك

الأعراف أو يتصرف على نحو يخالف المعايير الاجتماعية (محمد شحاته ربيع وآخرون:2004،ص 41).

ولكن السؤال التي يتبادر إلى ذهن القارئ هل كل مجرم هو سوي، أم أن هناك مجرمين غير أسوياء، وإن كان كذلك فكيف يكون مجرماً وسوياً في نفس الوقت، لأن الجريمة وحسب المعيار الاجتماعي هي كل سلوك فيه خروج عن المعايير الاجتماعية التي وضعتها الجماعة وبالتالي فقد خرج من دائرة السواء؟ ولتوضيح هذه المفارقة سنقوم في هذا العنصر بتصنيف المجرمين إلى السوي والغير سوي حسب آراء العلماء من جهة وتصنيف الغير أسوياء فيما بينهم إلى أنواع من جهة أخرى .

## 2-1-المجرمين الأسوياء:

وهو المجرم الذي لا يعاني من اضطرابات خطيرة في شخصيته بدليل انه قادر على التوافق السوي مع بيئته المادية والاجتماعية عندما يصادف البيئة الصالحة غير انه يقدم على ارتكاب السلوك الإجرامي نتيجة لاعتناقه قيم ومعايير البيئة الفاسدة التي تربى في كنفها. والتي تتعارض مع القيم والمعايير الثقافية للمجتمع. ومن أمثلة هذه القيم والمعايير الإنحرافية التي تشيع في بعض المجتمعات وداخل بعض الجماعات أن السرقة من الأغنياء لا تعد سرقة. وإن العمل الشريف لا يكفي للحياة



الكرامة. ويندرج تحت هذا النوع من المجرمين طائفة المجرمين بالاحتراف الذين يتخذون من الجريمة مصدرا للارتزاق (غير المشروع قطعاً) لإرضاء دوافعه وحاجاته المادية والنفسية. ويتحفظ بعض العلماء على مفهوم المجرم السوي لأنه يتضمن نوعاً من التناقض اللفظي. وذلك لأن كون الإنسان مجرماً يعني بالضرورة أنه غير سوي. هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن الشخص الذي ينشأ في بيئة إجرامية تختلف في قيمها ومعاييرها عن قيم ومعايير المجتمع العام. وتردد الشخص بين هاتين البيئتين المتناقضتين في قيمهما ومعاييرهما. يوجد عنده بالضرورة نوع من صراع القيم والتوترات التي تترتب على هذا الصاع مما يحول دون نمو شخصيته نموًا متزنًا (محمد شحاته ربيع وآخرون: 2004، ص 157).

لذلك فإن الشخص الاعتيادي ذو السلوك الاجتماعي المتزن، هو الذي تتفاعل جوانب كيانه النفسي مع بعضها تفاعلاً طبيعياً مئماً يؤدي إلى التوافق والتألف ومن ثم تندمج جميع هذه الجوانب في السير باتجاه واحد هدفه تحقيق توازن في الشخصية المذكور (محمد شلال حبيب: 2010، ص 104).

## 2-2-المجرمين الشواذ:

نقصد بالمجرمين الشواذ الأشخاص الذين يحتلون المرتبة الوسطى بين المجرمين العاديين المسؤولين مسئولية جنائية كاملة، أي الذين يتمتعون بإرادة حرة مميزة وبين المجرمين عديمي المسئولية الجنائية أي عديمي الإدراك والتمييز، ونطلق عليهم مصطلح الشواذ بدلا من أنصاف المجانين وهم أصحاب الإرادة الناقصة. (زواش ربيعة:2007 )

يميل العديد من المنظرين إلى تفسير سبب الجريمة على انه احد أشكال اضطراب شخصية المجرم. وهذا التفسير يشكل أساس النظريات التي افترضت الطبيعة المضادة للمجتمع (anti-social nature) لدى المجرم، وهذا التصور للسيكوباتية له تاريخ طويل من الاهتمام ولكنه يشير بوجه عام إلى الأشخاص الذين يقومون ببعض الأفعال الإجرامية المتكررة. وحديثا تم التركيز على بعض المتغيرات التي تجعل مثل هؤلاء الأشخاص يدخلون في صراع مستمر مع المجتمع مثل عملية التنشئة الاجتماعية. ضعف الضمير. فهم غير قادرين على التعلم من خبراتهم السابقة ولا يشعرون بالذنب أو تأنيب الضمير. ويتقصهم الولاء والانتماء للأفراد أو للجماعات أو لقيم المجتمع وكما لاحظ نيتزل (Neitzel) فهم أنانيون بصورة كبيرة ويتسمون بالقسوة وغير مسؤولين (سهير كامل احمد: 1997، ص112)

## 2-2-1- تصنيف لانماط المجرمين:

ويصنف المجرمين على النحو التالي:

### أ- حيث تكرار الإجرام :

2-2-2-المجرم العرضي مثل السائق الطائش الذي يرتكب الجريمة دون أن يقصدها.

2-2-3-المجرم الموقفي وهو الذي يبرر مشروعية الجريمة بطروف محدد مثل الذي

يسرق رغيث الخبر ليتفادى الموت جوعا.

### ب-من حيث شخصية المجرم:

2-2-4-المجرم غير المسؤول: كالطفل والمعتوه (محمد شلال حبيب:2010،ص258)

.بحيث يملك هذا الأخير وظيفة عقلية أدنى من المعدل الطبيعي بشكل صريح :

حاصل الذكاء IQ يقارب 70 درجة أو أدنى على اختبار الذكاء الفردي ،بالإضافة

إلى عجز أو اختلال متزامن في الوظيفة التكوينية الراهنة أي فعالية الشخص

في تلبية معايير متوقعة بالنسبة لعمره أو مجموعته الثقافية (في اثنين من

الحقول التالية على الأقل: التواصل، الرعاية الذاتية، الحياة المنزلية، المهارات

الاجتماعية /والشخصية، استخدام موارد المجتمع، التوجه الذاتي، المهارات الدراسية  
الوظيفية، العمل، وقت الفراغ، الصحة، الأمن(تيسير حسون:2004،ص21)

وباعتبار أن العته هو نوع من التخلف العقلي من جهة ولأن معدل الذكاء يتباين في  
درجته تبعاً لمرحلة النمو التي توقف فيها النمو ،وعلى هذا الأساس يمكن تقسيم  
المتخلفين عقلياً إلى ثلاث فئات:**العته** وهو أخطر مراتب التخلف العقلي ونسبه ذكاء  
المعتوه لا تزيد عن 24 درجة وعمره العقلي لا يتجاوز الثلاث سنوات ويكون عاجزاً عن  
ارتداء ملابسه وتناول الطعام بالطريقة المألوفة وتبدو الفاضة ساذجة.

**البله** وهو نوع أعلى مرتبة من العته ونسبة ذكاء الأبله تتفاوت ما بين 25-49 درجة  
ويتراوح عمره العقلي ما بين ثلاث وسبع سنوات ويتمكن من أداء بعض المهام البسيطة  
مع رقابته عند أدائها كما انه يكون عاجزاً عن القراءة والكتابة.

**الأحمق** فهو أرقى مراتب التخلف العقلي وتتفاوت نسبة ذكائه ما بين  
50-65 درجة وعمره العقلي يتراوح ما بين سبع إلى عشر سنوات. يمكن  
تعليمه في المدارس مع تدريبه على أداء بعض المهارات كالنجارة  
والخياطة. ولا تخلو حالات التخلف العقلي من اضطرابات في النمو مثل

حالات المنغولي والقزم والجماجم الكبيرة. (إبراهيم، أكرم نشأت: 2000)

2-2-5-المجرم العصاي،وهو الذي يرتكب جريمته لان لديه مشكله يريد أن يواجهها ويقضي عليها رغم انه لا يدرك ما يواجهه ولا يدرك كذلك انه يواجه أمرا ما(محمد شلال حبيب:2010 ،ص154).ولقد اختلفت الاتجاهات المختلفة في علم النفس في تحديد أسباب العصابية، فكل منها تناوله من خلال إطاره المرجعي، فالنظرية التحليلية تنظر إلى العصابية وكأنها مظهر يخفي تحته الفرد ما يعاني من قلق وإزعاج، والنظرية السلوكية ترى أن العصابية نتاج لظروف الشخص غير المناسبة، والنظرية المعرفية تنظر إلى العصابية وكأنها فشل في نسق بنية المفاهيم ناجم عن النمط الخاص بمعالجة واختيار المعلومات.

واستمر النظر إلى العصابية كسمة من سمات الشخصية على أن لها علاقة بالأمراض إلى أن جاء أيزنك (Eysenck) واعتبر أن حصول الأفراد على درجات مرتفعة على مقياس العصابية وخاصة القلق والاكتئاب، لا يعني أنهم يعانون من العصاب(Neurosis) ولكن يكون لديهم القابلية أو الاستعداد للمعاناة من المشكلات العصابية.ويرى أيزنك أن الأفراد الذين يحصلون على درجات مرتفعة

على مقياس العصابية يميلون إلى وضع أهداف أعلى من قدراتهم، ويكون مستوى تقييمهم لأدائهم منخفضاً، ومن السمات المميزة لبعد العصابية تقلب المزاج، والأرق، والعصبية، ومشاعر النقص، والقابلية للإثارة، و يشكو الأشخاص الذين يحصلون على درجات مرتفعة على هذا البعد من أعراض نفسية جسمية كالصداع، والاضطرابات الهضمية، والأرق(آمال عبد القادر جودة:2012،ص558) .وتتفرع الاضطرابات العصابية إلى مجموعة من كبيرة جدا من الأمراض سنذكر منها الشائعة والأكثر انتشارا بين غالبية الفئات العمرية.

#### 2-2-6-الصرع(Epilepsy):

يحدث أن الشخص المصاب بالصرع قد يقوم بعمل جنائي أثناء النوبة الصرعية ويجب في هذه الحالات تشخيص نوع الصرع والنوبة بالملاحظات السريرية وعمل تخطيط للدماغ وفحص الحالة النفسية والعقلية للمريض والمريض في هذه الحالات غير مسؤول عن أفعاله وأقواله فيما نسب إليه ولكن يوضع تحت الملاحظة الطبية المستمرة والمراقبة لمدة كافية قد تمتد إلى ثلاث سنوات إذا كانت الجريمة فادحة وذلك لتجنب تكرار الفعل الإجرامي.

## 2-2-7- فقدان الذاكرة النفسي (Amnesia):

هو فقدان الذاكرة نتيجة ظروف نفسية و اجتماعية كما يحدث في حالات الكرب أو اضطراب الشخصية أو تعدد الشخصيات فإن الشخص الذي يعاني من هذه الحالات لا يعفى من المسؤولية القانونية عن أفعاله الجنائية إذا تأكد أن التشخيص الصحيح للحالات المشار إليها. و ختاماً هناك مرض أو أشخاص يرفضون الكلام أو التعاون في الفحص أو يظهرون سلوكاً قمارضياً، و فيه تمثيل و مراوغة، و هذه الحالات سهلة و يمكن تشخيصها بدقة و معرفة إذا كان الشخص يعاني من اضطراب في الذاكرة أولاً و عموماً فجميع الحالات التي تعرض على الأطباء لتقييم قواها العقلية يجب أن تؤخذ بخفة و سهولة دون عمل الفحوصات النفسية و المخبرية أو إشعاعية و تخطيط إذا دعت الضرورة و معاينة المريض عدة مرات حتى يكون القرار النهائي فيه نزهة، و حيادية لمصلحة المريض و حمايته، و كذلك لمصلحة و حماية المجتمع بشكل عام.

(مجلة الطب النفسي: 1999)

## 2-2-8- السير أثناء النوم (Somnambulism):

الاسم العلمي لهذه الظاهرة هو السرمة أي التجوال الليلي، وهذا الاضطراب من الظواهر الغامضة التي تجمع تناقض المشي والنوم،

والذي يفترض فيه السكون، ومن الحقائق العلمية حول هذه الظاهرة، انه لا يرتبط المشي أثناء النوم بالأحلام، حيث أثبتت تسجيلات مختبرات النوم أن السرعة تحدث في مراحل النوم العميق (المرحلة الثالثة أو الرابعة)، حين تكون الأحلام نادرة الحدوث، كما اظهر تسجيل النوم أن حالة النوم العميق تستمر في حالة سير لفترة زمنية قصيرة، وبعد ذلك تحول السجل الوضع يشبه اليقظة. تتراوح فترات المشي من ثواني إلى دقائق، والحركة تتراوح بين الجلوس والتحرك لمسافات طويلة، ولا يتذكر أي شيء مما فعله عندما يستيقظ في الصباح، كما قد يكون المسرّمن شبه مبصر لأنه يتحاشى الحواجز دون أن يصطدم بها في معظم الحالات غير أن بعض الحوادث قد تقع أثناء ذلك. كما قد يتكلم المريض أثناء السير وهو نائم بكلمات غير مفهومة وغامضة ولا يذكر الشخص عندما يستيقظ صباحاً. (لطفى الشربيني: 2000، ص 69-70)

## 2-2-9- الوسواس القهري

(Obsessive-compulsive disorder):

هي حالات من الاضطراب النفسي التي تتميز بتسلط الوسواس والشكوك والمخاوف على ذهن المريض أو بقيام المريض ببعض الحركات اللاإرادية مال ذلك تسلط فكرة القتل أو الانتحار مثلاً على ذهن



المريض أو تكرار غسل اليدين عدة مرات بدون مبرر ( سيغموند فرويد: 1982، ص69)

## 2-2-10-المجرم السيکوباتي(Psychopathic):

عند مراجعة بعض صفات الشخصية المضادة للمجتمع يمكن أن نلاحظ أن مثل هؤلاء الأشخاص يقعون في مشكلات مع القانون عاجلا أم آجلا. فالاندفاعية والعدوانية والأنانية والرغبة في الإشباع الحاجات بشكل فوري وتجاهل قوانين المجتمع وأعراف وتقاليده تلفت انتباه السلطات الجنائية والمسؤولين عن العدالة. وليس من الغريب أن نجد كثيرا من الأشخاص الذين يشخصون كشخصيات مضادة للمجتمع بمضمون فترات متفاوتة من الوقت في مؤسسات عقابية. وهناك حوالي 10% على الأقل من كل المسجونين يصنفون كشخصيات مضادة للمجتمع، ومع ذلك يقرر بعض أطباء الأمراض العقلية أن 97% من مجموع السجناء الذين قاموا بفحصهم في احد سجون ولاية الينوي الأمريكية من السيکوباتيين. ولم يجد كايون Cason من ناحية أخرى علاقة بين السيکوباتية والجريمة في إحدى دراساته في هذا الموضوع وتقم دراسته على مقارنة على مقارنة مجموعتين من السجناء إحداهما تتميز بأكبر عدد

من مظاهر السلوك المضاد للمجتمع.بينما تفتقر المجموعة الأخرى إلى مظاهر هذا السلوك .

وبناء على ذلك فإنه يمكن القول بان السيكوباتية والجريمة ليستا مترادفتين .فبعض المجرمين السيكوباتيين ولاكن الغالبية العظمى ليست كذلك وهناك من الشخصيات المضادة للمجتمع تظل بعيدة عن المسالة القانونية(محمد شحاته ربيع وآخرون:2004، ص 257-258 ).

2-2-11-المجرم غير المتزن انفعاليا كالذي يستخدم العنف في ارتكاب الجرائم الجنسية (محمد شلال حبيب: 2010،ص154) ومن أصنافه الاضطرابات الجنسية يمكن للمشكلات في المجال الجنسي أن تأخذ أشكالا متعددة .ولا يجوز وصف السلوك والخبرة أو الأضرار فيهما على أنها مضطربة إلا إذا كان الشخص المعني نفسه أو الآخرون الذين على اتصال مباشر مع الشخص المعني يعانون منها .ويمكن لاضطراب القدرة الوظيفية الجنسية أن يكون استجابة ملائمة على ظروف حياتية .أما الحقيقة المتمثلة في أن الأداء الجنسي(Sexual functioning) بحد ذاته ليس علامة على الصحة الجنسية بعد وأن ظهور اضطراب وظيفي جنسي ليس بالضرورة أن يكون علامة على الاضطراب النفسي، فلا زالت لا تلقى الكثير من الاهتمام في تصنيف

الاضطرابات الجنسية. ومن هنا فإن منظمة الصحة العالمية (World Health Organization) قد عرفت "الصحة الجنسية" (Sexual Health) بشكل منفصل عن اضطرابات الوظائف الجنسية". فالصحة الجنسية هي حالة من السعادة الاجتماعية والذهنية والانفعالية والجسدية فيما يتعلق بالعافية الجنسية. وهي لا تعني أساساً غياب المرض الجسدي والخلل الوظيفي (العطب أو الإعاقة) وتتطلب الصحة الجنسية تعاملًا إيجابيًا ومحترمًا مع الجنسية، والعلاقات الجنسية وإمكانية الخبرات الجنسية الآمنة والممتعة والمتحررة من القمع والتمييز والعنف. ومن أجل تحقيق الصحة الجنسية والحفاظ على استمراريتها لابد من احترام الحقوق الجنسية للأشخاص المشاركين والحفاظ عليها وتحقيقها (سامر جميل رضوان: 2006، ص101)

ويرجع جيبز وريد (Gibbens and Red) أسباب ارتكاب الأنماط السلوكية المنحرفة إلى الميل إلى العدوانية وعدم النضج العاطفي والخوف والشعور بعدم الأمن العاطفي. ويشير الدكتور توفيق عبد المنعم إلى أن العدوانية من أهم السمات التي تميز الأشخاص المنحرفين سلوكياً والمضادين للمجتمع وقيمه أخلاقياته وأن العدوانية ضد المرأة والاتجاهات السلبية اتجاهها تعد من أهم ما يميز السلوك الجنسي القهري. ويشير نموذج التحليل النفسي للذين يقومون بسلوك الاغتصاب

كما أورده (R karen and Burkhart) أن المغتصبين يكونون أكثر عدوانية وان لهم شخصيات مضادة للمجتمع. (علي الحوات الرياض: 1998، ص24).

وفي سياق استعراض وجهة النظر النفسية في تفسير الجرائم الجنسية يمكن تحديد وجهة نظر التحليل النفسي في ارتكاب الجرائم الجنسية على النحو التالي:

1- إن الكثير من الجرائم الجنسية التي ترتكب تكون من قبل أشخاص يعانون من الصراع النفسي والأزمات الداخلية. وهنا تعتبر الجريمة الجنسية نوعا من مظاهر العصاب والذهان (Psychosis/Neurosis) من خلال ما يظهر على مرتكبي الجرائم الجنسية من اضطراب انفعالي.

2- تعتبر الجريمة الجنسية عن خلفيات مضطربة مر بها الإنسان في طفولته وكما يشير الدكتور توفيق عبد المنعم قان مثل هذه الجرائم وغيرها تتم من قبل شخصيات معتلة وان سلوكها الإجرامي يمثل امتدادا مباشرا للاستعداد الإجرامي المكتسب في الطفولة المبكرة وهكذا الاستعداد يجعل الفرد اشد تأثرا بالإثارة الجنسية وأكثر اندفاعا في السعي للإشباع الجنسي.

3-إن الجرائم الجنسية قد تمارس من قبل أشخاص يعانون من مظاهر العصاب أو غيرها وهي قد تحل محله أو ترتكب لتلاقيه أو تجنبه

4-قد يكون إرتكاب الجرائم الجنسية تعبيرا عن حاجات نفسية غير مشبعة

5-السلوك الإجرامي عموما والجنس على وجه الخصوص يمثل نوعا من التعبير عن الدوافع اللاواعية والمكبوتة وقد يكون أيضا مبررا لظهور هذه الدوافع اللاواعية.

وفي هذا السياق يمكن الإشارة إلى أن نظرية فريمان لتصنيف الأفراد من الناحية المزاجية وفقا لمتغيرات أساسية وهي:

أ-استثارة الدوافع وهنا يظهر أن الأشخاص الذين يرتكبون جرائم جنسية يدركون المنبهات بطريقة تختلف عن سواهم ممن لا يرتكبون هذه الجرائم

ب-الضبط وهنا يظهر أن مرتكبي الجرائم اقل قدرة من الناحية النفسية وقوة الإرادة في ضبط النفس والتقدير الصحيح لعواقب أفعالهم

ج-عدم القدرة على التمييز على السلوك السوي والسلوك المنحرف بحيث تختلط المفاهيم والدلالات ويغيب الشعور بالذنب وتأنيب الضمير

عند الكثير من مرتكبي الجرائم الجنسية. (علي الحوات الرياض: 1998، ص26).

إن قيام الشخص بسلوكيات جنسية غير منضبطة إشباعاً لنزعاته الجنسية قد يعرضه لنوعين من المواقف: النوع الأول ذاتي وفيه تظهر مشاعر الإثم وعدم الرضا عن النفس والثاني اجتماعي يتمثل في مقاومة المجتمع لهذه السلوكات. فالأشخاص الذين تسيطر على سلوكهم الغريزة كما نجد في الهو لا يميلون كثيراً إلى التشبث بالقيم الخلقية والفضيلة والعفة، ويكونون دائماً متهيئين للتعبير عن الحوافز الجنسية ولا تنشأ عندهم تبعاً لذلك ولغياب سيطرة الأنا والانا الأعلى مظاهر الشعور بالذنب، ويكونون أقل اهتماماً بما ينجم عن تصرفاتهم الجنسية المنحرفة أو المجرمة من نتائج وهم في الغالب نرجسيون لا يحبون إلا أنفسهم . (علي الحوات الرياض: 1998، ص29)

وفي إطار استعراض ماسبق من النظريات النفسية في علاقتها بتفسير الجرائم الجنسية نجد أن معظم النظريات في مجال الطب النفسي وعلم النفس تنطلق من تعريف الجرائم الجنسية لا على اعتبارها سلوكاً مجرماً بل باعتبارها سلوكاً منحرفاً معتبراً أن السلوك الجنسي السوي هو الذي تكون غايته تحقيق الاتصال الجنسي بهدف التناسل بين ذكر وأنثى عن رضا وطيب خاطر وبالتالي فإن السلوك الجنسي يكون سويًا إذا تحقق

هذا الهدف وكان مبنيا عن طيب خاطر أما إذا كان غير ذلك وأصبح غاية في ذاته فإنه يعتبر سلوكا جنسيا منحرف.والذي يتحدد بمعطين رئيسين وهما موضوع الممارسة الجنسية التي تظهر العديد من مظاهر الشذوذ والانحرافات كالاتصال بالمحارم والزوفيليا (Zoophilia) وهي ممارسة الجنس مع الحيوانات والبيدوفيليا (Pedophilia) وهي ممارسة الجنس مع الأطفال والنكروفيليا (Necrophilia) وهي ممارسة الجنس مع الجثث.أما المعطى الثاني فيتمثل في وسائل الإشباع الغير سوية ويأتي على رأسها الاغتصاب أو محاولة الاتصال الجنسي تحت التهديد على النساء والقاصرات واستراق النظر الجنسي وغيرها. (علي الحوات الرياض: 1998، ص-28).

#### تصنيف ابراهمسون (D Abrahamsen):

وضع ابراهمسون محاولته لتصنيف المجرمين متأثرا بطابع التحليل النفسي مع بعض الإشارات الاجتماعية.ولقد صنف المجرمين إلى فئتين:

#### المجرم العرضي:

وهو مجرم عادي وليس مجرما فعليا ويمثل هذا الصنف الشخص الذي يندفع إلى ارتكاب جريمته تحت وطأة ظروف خاصة تلابس الموفق الذي

يوجد في إطاره كالرجل الجائع الذي يقتحم مخبزا ليسرق رغيث من الخبز.

### المجرم المزمن:

يندفع إلى ارتكاب جريمته في ظل ظروف غير الظروف الاجتماعية ويمثل هذا الصنف المجرم العصبي الذي يرتكب سلوكه الإجرامي في ظل ظروف عصابية تتسم بالطابع القهري وعدم القدرة على ضبط السلوك. ومثال ذلك حالات جنون السرقة وجنون إشعال النار والقتل والكتابة الفاحشة. كما يمثل هذا الصنف من المجرمين السيكوباتي الذي يقدم على الاغتصاب الجنسي والقتل وإدمان المخدرات والكذب المرضي والشذوذ الجنسي. وهناك كذلك المجرم الذي يدفعه المرض العقلي إلى ارتكاب جرائمه.

### تصنيف لمبروزو لطوائف المجرمين:

وقد قسم لمبروزو هذه الفئة من المجرمين إلى طوائف هي:

إن المجرم المجنون وهو الشخص الذي أصبحت حالته خطيرة بسبب الجنون. إذا لولا الجنون لما كانت هذه الخطورة فالجنون حالة سابقة على حالة الخطورة لأنه يفيد بسبب الجنون ملكة التمييز بين الخير والشر ولو انه يشبه في سلوكه وتصرفاته المجرم بالميلاد إلى حد ما، إلا أن حالة هذا



الشخص حالة مرضية تستدعي معالجته عن طريق وضعه في مصحة أو مأوى علاجي  
معد لهذا الغرض ليؤمن شره ويشفى من مرضه إن أمكن وإذا تعذر معالجته من هذا  
المرض فالأفضل استئصاله من المجتمع وتخليص المجتمع من شره. (محمد شلال  
حبيب: 2010، ص155). ويضم الجنون مجموعة من الاضطرابات العضوية والوظيفية  
نذكر منها:

### 1-الفصام(Schizophrenia):

تعد الاضطرابات الفصامية أمراضا خطيرة، يحصل فيها ضرر عميق في التفكير واللغة  
والإدراك والوجدان والسلوك ويفقد فيها المعنى في الطور الحاد العلاقة بالواقع.  
وتعد ظواهر الهذيان من العلامات المميزة التي تظهر في مجرى الاضطراب لدى  
الغالبية العظمى من الأشخاص المرضى بالفصام. كما يذكر المرضى وجود أهلاس،  
كالأصوات التي يسمعونها أو الأفكار التي توحى إليهم من الخارج أو التي يتم سحبها  
منهم من سلطة خارجية على سبيل المثال. وتظهر اضطرابات في الوجدان لدى مرضى  
الفصام في صورة تبدل انفعالي أو انفعالات غير ملائمة أو فقدان الاستمتاع،  
ويصبح التواصل مع المحيطين صعباً. كما تتميز الاضطرابات الفصامية بسلسلة من  
القصور النفسي العصبي في مجالات الإدراك والانتباه والذاكرة والوظائف التنفيذية

(الإجرائية)وغالباً ما يكون الدافع منخفضاً وينسحب المعنيون من محيطهم.ناهيك مايعانيه الفصامي من وصم من المحيط من جراء مرضه(سامر جميل رضوان:2006،ص21)

## 2-البارانويا الاضطهادية(Oppressive paranoia):

وهو ذهان تتسلط فيه على المريض أوهام تتعلق بتعقب المريض من قبل الآخرين ومحاولتهم إيذائه والاعتداء عليه وغالباً مايصاحب هذه الأوهام بعض حالات الهلوسة والهذاء(سيغموند فرويد:1982ص71). ولقد عرضنا هذا النوع بالذات دون النوع الآخر (برانويا العظمة)لان هذا النوع الأكثر شيوعاً بين فئات المجرمين،إذ تدفع تلك الشكوك المريض إلى الإجرام بدافع الدفاع عن نفسه من خطر وهمي.

## 3-المانيوخوليا(Melancholia):

مرض عقلي يتميز بحالة من الكآبة تسود المريض وقد تظهر أعراض المانيخوليا في حالات كثيرة من الاضطرابات العقلية ولاكنها تعتبر عادة من الأعراض الرئيسة لذهان الهوس والاكتئاب وذهان الهوس والاكتئاب أطلقه كرايبلن (Kraepelin)على الاضطرابات العقلية التي تتكون من نوبات متعاقبة من الهوس والاكتئاب وكانتا قديماً تعتبران حالتان عقليتان منفصلتين. يذهب فرويد إلى أعراض المانيخوليا الرئيسة

هي الاكتئاب وفقدان الاهتمام بالعالم الخارجي وفقدان القدرة على الحب وكف جميع مظاهر النشاط والشعور بالنقص والميل إلى تأنيب الذات ولومها مما يؤدي إلى التوقع الوهمي للعقاب. (سيغموند فرويد: 1982، ص47) الصادر عن الأنا الأعلى وهي ليست مجرد اثر خلفته اختيارات الموضوع المبكرة التي قام بها **الهو** ولكنه يشكل أيضا تكوين رد فعل قوي ضد هذه الاختيارات، وليست علاقتها بالأنا قاصرة فقط على إتباع هذا القانون (ينبغي عليك أن تكون كذا وكذا) ولكن تشمل أيضا التحريم (لايجب أن تفعل كذا وكذا)، وتكوين رد الفعل اصطلاح يطلق على نشؤ بعض الميول والاتجاهات الشعورية في الأنا تكون مضادة لبعض الدوافع والنزعات اللاشعورية مثال ذلك الحب أو العطف الذي يكون رد فعل للبغض أو الكره اللاشعوري. وتكوين رد الفعل عملية دفاعية يلجا إليها الأنا للوقاية من الدوافع اللاشعورية الغير مقبولة. (سيغموند فرويد: 1982، ص57)

فالأنا المثالي هو وريث عقدة أوديب (Oedipus complex) ولذلك فهو أيضا نتيجة لقوى الدوافع، واهم التقلبات الليبيدية في **الهو**. وتكوين هذا الأنا المثالي يقوم الأنا بالتغلب على عقدة أوديب، كما يقوم في نفس الوقت بوضع نفسه تحت سلطه **الهو**. فبينما يقوم الأنا على الأخص بتمثيل العالم الخارجي أي الواقع يقوم الأنا الأعلى على العكس من

ذلك بتمثيل العالم الداخلي أي الهو .إن الصراع الذي ينشب بين الأنا والانا المثالي إنما يعكس في نهاية الأمر الخلاف بين ماهو واقعي وماهو نفسي بين العالم الخارجي والعالم الداخلي. (سيغموند فرويد: 1982، ص60)، ومن السهل أن نبين أن الأنا المثالي إنما يكون من جميع الوجوه ما ينتظر من طبيعة الإنسان السامية. فمن حيث انه بديل لشوقه نحوى الأب فهو يوحى على الأصل الذي منه نشأة جميع الأديان .

وان حكم النفس بان الأنا قد فشل في تحقيق ماهو مثالي عنده إنما يحدث إحساس بعدم الجدارة وهو الإحساس الذي يثبت به المتدين شوقه ، وعندما يكبر الطفل تنتقل سلطة الأب إلى المدرسين وإلى الأشخاص الآخرين ذوي النفوذ وتضل سلطة أوامرهم ونواهيهم باقية في الأنا المثالي، وهي تستمر رقبتها الخلقية في صورة الضمير والتوتر الذي ينشأ بين مطالب الضمير وبين مايقوم به الأنا بالفعل إنما يدرك كأنه إحساس بالذنب .وتعتمد المشاعر الجمعية على تقمص شخصيات الآخرين على أساس الحصول على نفس الأنا المثالي، فان لم يكن الأنا قد تغلب على عقدة أوديب تماما لوجدت طاقتها القوية المنبعثة عن الهو منفذا لها في تكوينات رد فعل التي يقوم بها الأنا المثالي ،وان مجرد الاتصال الحر الممكن بين الأنا المثالي (The ideal -ego) وبين هذه النزاعات الغريزية الغير شعورية لتوضح كيف انه من الممكن أن يكون الأنا المثالي

نفسه لا شعوريا وبعديا عن تناول الأنا إلى درجة كبيرة. فالصراع الذي نشب في الماضي في طبقات العقل العميقة والذي لم يوضع له حدا بالإعلاء والتقمص السريعين إنما يجري الأنا في طبقة مرتفعة مثل معركة الهنز التي تبدو في رسم كلباخ كأنها دائرة في السماء (سيغموند فرويد: 1982، ص61)

#### 4-الهوس والاكتئاب(Mania-Depression):

هو ذهان وجداني يصيب انفعال المريض ووجدانية بنوع خاص سواء بالمرح أو الاكتئاب ويتأرجح بين نقيضين من المرح والنشوة إلى البؤس والاكتئاب ،وقد يكون المرض هوسا فقط أو اكتئابا فحس كما قد تكون النوبات متلاحقة أو بينها فترات طويلة أو قصيرة يكون فيها الشخص متحسنا وقد تكون النوبات منتظمة وقد تكون حالة الهوس وحالة الاكتئاب خاصتين أو على شيء من الاختلاط(سهير كامل احمد:1997،ص12).

إن مايعرف عادة عن أعراض الهوس والاكتئاب على انه يشتمل على محاولة جادة للانتحار وان هذا العرض هو النمط النموذجي لمختلف حالات الهوس الاكتئابي ،من اجل هذا الغرض تتخذ العائلة الاحتياطات اللازمة بان يوضع المريض بالمصحة لحمايته ،ولاكن مهما كانت

الاحتياطات فإذا ظلت الرغبة قوية انتهت الحالة بالانتحار) سهير كامل  
احمد:1997،ص13)، فيمكننا أن نتصور عملية الضبط النفسي بأنه رد فعل القائمين  
بتطبيق المناهج الوقائية والعلاجية على سلوك المرضى يقصد إعادة التوازن النفسي إلى  
الذات عن طريق إحباط التوقعات المنتظرة من المريض المتمثلة في الانتحار، وذلك قبل  
وقوع الفعل أي مواجهة الانتحار أي مواجهة الانتحار قبل وقوعه باتخاذ الإجراءات  
والتدابير الوقائية خاصة فيما يتعلق بالحالات المتدهورة وليس المقصود أن يكون المنع  
منعا خاصا أي منع الفرد المائل للعلاج من الانتحار وإنما منعا عاما لجميع الحالات  
لوقاية امن المجتمع(سهير كامل احمد:1997 ص10)

#### 5-المجرم الصرعي:

وهو الشخص المصاب بمرض الصرع الوراثي غالبا والذي يتحول إلى مرض عقلي متى ما  
تفاقم لديه المرض أو ازدادت مضاعفاته وفي هذه الحالة يصنف كمجرم مجنون وليس  
كمجرم صرعي.

## 6-المجرم السيكوباتي:

وهو الشخص المصاب بخلل أو شذوذ في قواه النفسية فيؤدي إلى انحراف نشاطها عن السير الطبيعي. وتعتبر حالة المجرم السيكوباتي من أهم ما يميز به هذا المريض هو عجزه عن التحكم في غرائزه.

## 7-المجرم بالعاطفة:

وهو الشخص الذي يميز بحساسية خاصة تجعله يتأثر بسرعة ويخضع للانفعالات والعواطف المختلفة فيندفع نحو ارتكاب الجريمة دون سبق أسرار أو عزم وتصميم. وبعد ذلك يرجع مزاجه الاعتيادي وحالته الطبيعية فيشعر بتأنيب الضمير، والصفة الغالبة لجرائم هذه الفئة هي جرائم الاعتداء على الأشخاص والجرائم السياسية. لان المجرم المذكور سريع الندم بعد ارتكابه لجريمة فانه ليس هناك فائدة مرجوة من عقابه لذة يفضل لمبروزو عدم إخضاعه لعقوبة قد تفسده وتجعل منه مجرماً بالعادة. ومن المفضل أبعاده عن الوسط الذي ارتكب فيه الجريمة وإلزامه بتعويض الضرر الذي سببه إن كان كبيراً. أو عدم تنفيذ الحكم ضده لان وفق تنفيذ الحكم قد يحثه على التوبة ويسرع في تحقيقها (محمد شلال حبيب: 2010، ص77)

### 3-خصائص السلوك الإجرامي:

أوضح هول (T Hall) أن هناك سبعة خصائص لا بد من توافرها لحكم على السلوك بأنه إجرامي وهي :

- الضرر وهو المظهر الخارجي للسلوك الإجرامي يؤدي بالإضرار بالمصالح الفردية أو الاجتماعية أو بهما معا. وهذا الركن المادي للجريمة فلا يكفي القصد أو النية بمفرده.
- يجب أن يكون هذا السلوك الضار محرما قانونا ومنصوصا عليه في القانون العقوبات
- لا بد من وجود نصرف يؤدي إلى وقوع الضرر سواء كان ايجابيا أو سلبيا. عمديا أم غير عمديا. ويقصد بذلك توافر عنصر الإكراه.
- توافر القصد الجنائي أي وعي الفرد التام بنا أقدم عليه من السلوك الإجرامي ومسؤوليته عنه. فالجريمة التي يرتكبها الإنسان العاقل عن قصد ورغبة وتصميم تختلف عن تلك التي سكره الإنسان عليها. أو التي ترتكبها الطفل أو المجنون.
- يجب أن يكون هناك توافق بين التصرف و القصد الجنائي. ويعطي هول مثلا على ذلك مثل رجل الشرطة الذي يدخل منزلا ليقبض على شخص ما بأمر من القاضي أو المسؤول القانوني ثم يرتكب جريمة أثناء وجوده في المنزل. بعد تنفيذ أمر القبض فهذا الرجل لا توجه إليه تهمة



دخول المنزل بقصد ارتكاب جريمة لان التصرف والقصد الجنائي لم يلتقيا معا.

● يجب توفر العلاقة الفعلية بين الضرر المحرم قانونا وسوء التصرف أو السلوك حتى يمكن تجريمه. فالجاني لا يسال عن نتيجة فعله إلا إذا كانت هناك رابطة سببية بين الفعل والنتيجة. وهي الرابطة التي تربط الفعل الحاصل من الجاني بالنتيجة التي يسال عنها. فإذا توافرت هذه الرابطة كان الجاني مسئولاً عن نتيجة فعله أو قامت هذه الرابطة ثم انقطعت قبل تحقق النتيجة. سواء كان الانقطاع طبيعياً أو بفعل شخص آخر. فان الجاني يسال عن فعله فقط ولا يسال عن النتيجة. ولا يشترط أن يكون فعل الجاني هو السبب الوحيد المحدث للنتيجة. بل يكفي أن يكون فعل الجاني هو سبب النتيجة وحده. أو سببها معه أفعال وعوامل أخرى. قد ترجع إلى فعل المجني عليه أو الغير. أو ترجع إلى حالة المجني عليه الطبيعية أو الصحية.

● يجب النص على عقوبة الفعل المحرم قانوناً. وهذا هو مبدأ الشريعة الذي يقرر انه لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص (محمد شحاته ربيع وآخرون: 2004، ص 45).

#### 4-النظريات النفسية المفسرة للجريمة:

##### 4-1-اتجاه الضبط الذاتي

##### (نظرية الاحتواء containment theory):

تركز نظرية الضبط الاجتماعي (Social Control Theory) على أهمية توثيق علاقة الارتباط النفسي والعاطفي بين الفرد وأسرته خاصة في مراحل الطفولة والمراهقة .

إن ضعف الارتباط النفسي والعاطفي يجعل الفرد عرضة للإصابة بأزمات نفسية عديدة، وتتفاقم هذه الأزمات في حالة عدم مواجهتها. الأمر الذي قد يقود الفرد لتعبير كردة فعل لهذه الأزمات إلى إقتراف بعض المظاهر السلوكية الغير سوية مثل: فقدان الرادع الاجتماعي، فقدان الشعور بالعطف، فقدان الشعور بالذنب، عدم المبالاة، الاندفاعية والشراسة وفقدان الشعور الإنساني المرتبط بالرفق. ويعد مجموع هذه المظاهر السلوكية أهم مؤشرات ونوازع الشخصية السيكوباتية(محمد شحاته ربيع وآخرون:2004،ص115).وخلص منضرو هذا الاتجاه إلى أن إخفاق الأسرة في القيام بدورها في غرس وتعزيز شعور الارتباط النفسي والعاطفي في مرحلتي الطفولة والمراهقة يعد من أهم العوامل التي تساهم في تكوين شخصية مضطربة وغير متجانسة أو متوافقة مع

أنظمة وقيم المجتمع. إن مثل هذا الخلل في التربية الأسرية يؤدي بالفرد إلى تغليب المعايير السلبية لديه نحو المجتمع على المعايير الإيجابية، وهذا بدوره يؤدي إلى استعداد شخصي لانتهاك واختراق أنظمة وقوانين المجتمع (محمد بن عبدالله البكر: 2010).

ويعتقد ريكلس (W Reckless) إن مفهوم الذات كأحد عناصر الاحتواء الداخلي يتكون منذ مرحلة الطفولة ويعمل على تزويد انفعال ايجابي أو سلبي عن الذات. كما يعمل كحاجز للظروف الخارجية. ويؤكد ريكلس على وجود أنواع مختلفة من الدوافع والجاذب للسلوك المنحرف التي يتعرض لها الأفراد، ولاكن تأثير تلك القوى على التورط في السلوك الإجرامي يعتمد على قوة الاحتواء الداخلية والخارجية للفرد. فعندما يكون مفهوم الذات لدى الفرد ضعيفا فان الضوابط الخارجية لدى الفرد يكون تأثيرها محدودا مما يجعل الانحراف أمر محتمل الحدوث. وعلى الخلاف من ذلك. فعندما يكون الفرد ذا مفهوم قوي للذات فانه سيحتمل الضبط الخارجي للذات ضعيف وسيعمل على مقاومة التورط في السلوك الانحراف. كما أن ركلس أعطى أهمية كبرى للاحتواء الداخلي على الخارجي. (عبد الله بن حسين الخليفة: 2000، ص79).

تعتمد العناصر الرئيسية للنظرية على الميول والنزعات الأساسية والأوضاع التي تحول هذه الميول إلى جريمة. كما يرى (Hirshi.Gottfredson) انه من الأفضل النظر إلى الجريمة من خلال خصائصها العامة بما في ذلك المنفعة الآنية والمنفعة البسيطة، الابتهاج، الخطورة، الإشباع، المنافع الطفيفة طويلة الأجل، التألم وعدم الارتياح للضحية. فقد آل أخذهما لهذه تخصيص في الاعتبار إلى النظر إلى الجريمة كمشكلة متمخضة عن تدني الضبط الذاتي. وهذا المفهوم مشتق من نظرية هيرشي السابقة (الضبط الاجتماعي) ولاكنه مع هذا المفهوم أكثر تركيزا على الفرد بدلا من المصادر الخارجية للضبط. ويقوم مفهوم الضبط الذاتي على فكرة أن الناس يختلفون في المدى الذين يكونون فيه مذعنين أو خاضعين للإغراءات الآنية أو بعبارة أخرى في قدرتهم على الضبط الاجتماعي. (عبد الله بن حسين الخليفة: 2000، ص84)

#### 4-2- نظرية لمبروزو:

سيزارى لمبروزو (Cesare Lombroso) (1835-1909) هو طبيب الأمراض العقلية وأستاذ الطب الشرعي والعصبي في الجامعات الإيطالية، عين أستاذا للطب الشرعي بجامعة بافيا. ومن أستاذ لنفس الفرع لجامعة تورينو 1. وقد أتاح له هذه الفرص أن يتجه إلى البحث

الجنائي ودراسة أسباب الظاهرة الإجرامية بصورة خاصة. وقد دفعته هذه الرغبة العلمية إلى البحث عن أسباب هذه الظاهرة في شخص المجرم. وبشان الطبيعة الوراثية للإجرام فقد أعاد صياغة هذه الفكرة بقوله أن العلامات الارتدادية لا تسبب بمفردها السلوك الإجرامي وإنما يجب أن تتفاعل مع شخصية من يحملها فيما إذا تهيأت لها الظروف لإنتاج السلوك الإجرامي. وهذا يعني أن لمبرزو سيزار تراجع عن رأيه بصدد قابلية العامل الوراثي في تحقيق الجريمة بمفرده لانه غلب هذا العامل ماسواه من العوامل الإجرامية الأخرى وانتهى بذلك إلى النتيجةين التاليتين:

1- إن العلامات الارتدادية تكون موجودة لدى اغلب المجرمين وليس جميعهم كما يكمن أن موجودة لدى غير المجرمين.

2- لا يمكن لعامل الوراثة بمفرده من تحقيق الجريمة. وإنما ينبغي أن تتضافر معه عوامل أخرى يكتسبها الفرد بعد الميلاد. (محمد شلال حبيب: 2010، ص75)

#### 4-3- نظرية التحليل النفسي الفرويدي:

ذهب فرويد إلى كتاباته إلى القول بوجود ثلاثة أقسام للجهاز النفسي هي الشعور وما قبل الشعور واللاشعور. وكان فرويد يعني بالشعور ما كان

يعنيه سائر علماء النفس وعامة الناس من هذه الكلمة فهو ذلك القسم من العمليات النفسية التي نشعر بها وندرکها ،ومن المشاهد أن العمليات النفسية الشعورية لا تكون سلسلة متصلة بل يوجد فيها دائماً الكثير من الثغرات والفجوات ،لقد رأى فرويد انه من الممكن تفسير هذه الثغرات في سلسلة العمليات النفسية الشعورية كالرجوع إلى العمليات النفسية التي تجري في القسمين الآخرين من العقل وهما (ما قبل الشعور واللاشعور). وتوجد بعض العمليات النفسية التي تستطيع أن تحدث في النفس جميع الآثار التي تحدثها الأفكار العادية بدون أن تكون هي نفسها شعورية .وهي تحتاج إلى كثير من المشقة والجهد لكي تصبح شعورية وهذه هي العمليات النفسية التي يسميها فرويد لاشعورية وهي موجودة في ذلك القسم من الجهاز النفسي الذي يسمى اللاشعور ويحوي الدوافع الغريزية البدائية الجنسية والعدوانية التي غالباً ماتكبت في مجتمعاتنا المتحضرة تحت تأثير المعايير الخلقية والدينية والاجتماعية التي ينشأ فيها الفرد.

انتهى فرويد إلى ضرورة تعديل أرائه السابقة في تركيب الجهاز النفسي وقد احتفظ في هذا التعديل بالقول بوجود الكيفيات النفسية التي سبق وان قال بها الثلاث الشعور ما قبل الشعور واللاشعور ولاكنه عدل

نظريته الطبوغرافية فقال بأقسام ثلاثة جديدة في الجهاز النفسي الهو- الأنا -والأنا الأعلى. (سيغموند فرويد:1982،ص12)

والهو هو ذلك القسم من الجهاز النفسي والذي يحوي كل ما هو موروث وكل ما هو موجود منذ الولادة. وما هو ثابت في تركيب البدن وهو يحوي الغرائز التي تنبعث من البدن كما يحوي عمليات نفسية مكبوتة التي فصلتها المقاومة عن الأنا، ففي الهو ذا جزء فطري وجزء مكتسب ويطيع الهو مبدأ اللذة وهو لا يراعي المنطق أو الأخلاق أو الواقع. واللاشعور هو الكيفية الوحيدة التي تسود في الهو وتحت تأثير العالم الخارجي عن طريق جهاز الإدراك الحسي والشعور تغير الجز الخارجي من الهو ومما نموا خاصا واكتسب خصائص معينة، وقد أطلق فرويد على بهذا الجزء اسم الأنا ويشرف الأنا على الحركة الإرادية. ويقوم بمهمة حفظ الذات وهو يقبض على زمام الرغبات الغريزية التي تنبعث عن الهو فيسمح بإشباع ما يشاء ويكبت ما يرى ضرورة كبته مراعى في ذلك مبدأ الواقع (Reality Principle)، ويمثل الأنا الحكمة وسلامة العقل. على خلاف الهو الذي يحوي على الانفعالات. وتقع العمليات النفسية الشعورية على سطح الأنا وكل شيء في الأنا فهو لا شعوري.

الأنا الأعلى هو ذلك الأثر الذي يبقى في النفس من فترة الطفولة الطويلة التي يعيش فيه الطفل معتمدا على والديه. ويقوم الأنا في الغالب

يتقمص شخصية الوالدين وما يشبههما من المدرسين والمربين وبذلك تتحول هؤلاء الخارجية إلى سلطة داخلية في نفس الطفل تأخذ دور الرقابة وتصدر إليه الأوامر وتهدهد بالعقاب ويطلق فرويد على هذه القوة النفسية اسم الأنا الأعلى أو الأنا المثالي وهو ما يعرف عادة بالضمير (سيغموند فرويد: 1982، ص 16-17)

وعلى الرغم من أن الصراعات النفسية عديدة ويتعذر حصرها. لأنها تتحقق يعدد ما يحص من مرات تتصارع فيها القوى الدافعة مع القوى الرادعة. إلا انه يمكن أن تصنف مع احد المجموعتين الآتيتين:

1- والتي يكون فيها الصراع بين الذات الدنيا والذات

2- والتي يكون فيها الصراع بين الذات والذات العليا

أي انه ليس صراع مباشر بين الذات والذات العليا لأنه يكون على الدوام مقترنا بتداخل الذات بينهما ويتحقق هذا الصراع وفق المعادلات التالية:

الذات الدنيا ضد الذات

الذات العليا ضد الذات

الذات الدنيا+الذات: ضد الذات العليا



الذات العليا+الذات:ضد الذات الدنيا

### الاتجاه السلوكي في تفسير الجريمة:

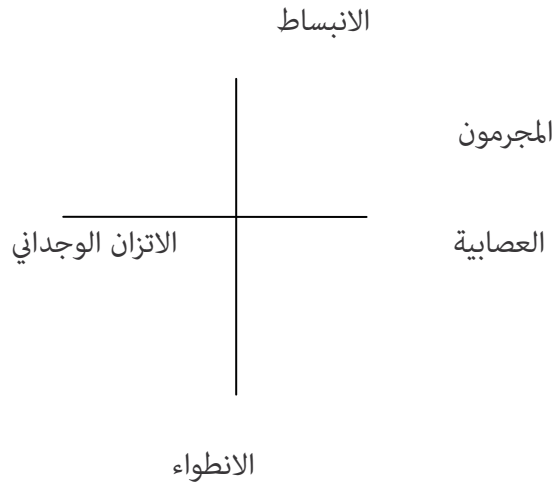
إن المدرسة السلوكية لا تتفق تماما مع رأي التحليل النفسي في أن الانحرافات السلوكية الجنسية تعبر عن أعراض عصابية والتي هي مجرد عادات وسلوكيات متعلمة.أي انه لا وجود لعصاب فطري بل هو أمر مكتسب ،وترى المدرسة السلوكية تبعا لهذا المنطلق أن السلوك الجنسي الشاذ هو نوع من السلوك المتعلم وان المرض النفسي يوجد مادامت مثيراته البيئية تتفاعل داخل البيئة وتدعم وجوده .إن وجهة نظر السلوكية كما يراها شلدون كاشدان (Sheldon Cashidan)، ترى بأنه يكفي دراسة أنواع السلوك الجنسي المنحرف كما يظهر للعيان وكما يكون قابلا للملاحظة و لاتوجد حاجة لشيء غير ذلك لفهم الاختلالات النفسية والانحرافات السلوكية (شلدون كاشدان:1984،ص48 )

### اتجاه أيزنك:

قدم أيزنك (H.Eysenck) تفسيره للجريمة في إطار نظريته العامة للشخصية الإنسانية والتي يفترض فيها انه يمكن وصف الشخصية الإنسانية في ضوء ثلاث أبعاد أساسية مسؤلة عن قدر كبير من التباين في

السلوك وهي: الانبساط- الانطواء- العصائية- الاتزان الوجداني-الذهانية- الواقعية.  
بالإضافة إلى بعد الذكاء الذي يمثل المكون المعرفي للشخصية.ويعد الشدة واللين الذي  
يمثل المكون الاجتماعي للشخصية.

وأوضح أيزنك أن بعدي الانبساط -الانطواء والعصائية-الاتزان الوجداني هما أكثر أبعاد  
الشخصية استقرارا عامليا وقابلية لإعادة الإنتاج لدى عينات متباينة الخصال  
والثقافات.وافترض أيزنك كذلك أن الأبعاد مستقلة عن بعضها البعض بمعنى أن وضع  
الفرد على بعد الانبساط لا يحدد وضعه على بعد العصائية أو بعد الذهانية والعكس  
صحيح.فدرجة الفرد على بعد العصائية أو الذهانية لا تحدد وضعه على بعد  
الانبساط.ومعنى ذلك انه من الضروري تقدير درجة كل فرد على كل من هذه الأبعاد  
الثلاثة بصورة مستقلة بالمقياس الخاص بكل كمها .وهو ما يوضحه الشكل التالي :



رقم(1) يبين الاستقلال بين بعدي الانبساط والعصائية ومكان المجرمين على البعدين.

وطبقا للشكل السابق نجد أن الأشخاص المنطوين حينما يصابون بالمرض النفسي يكونون عرضة لحالات المخاوف المرضية وعصاب القلق. والوساوس. بينما يكون الإنبساطيون عرضة للإصابة بالهستيريا (**hysteria**) والسيكوباتية أو السلوك ضد الاجتماعي. أو يصبحون من المجرمين. فايزنك يرى أن المجرمين أو السيكوباتيين اقرب إلى أن يكونوا مرتفعي الانبساط ومرتفعي العصائية في الوقت نفسه. ويتسم هؤلاء الأشخاص بضعف قدرتهم على تكوين ارتباطات الشرطية وسهولة حدوث الكف لديهم. وهذا العجز عن التشريط يجعل من الصعب على هؤلاء الأشخاص تعلم القيم والمعايير الاجتماعية التي

يقبلها المجتمع. وإذا تعلموا قليلا فسرعان ما يتلاشى ماتعلموه بسهولة حدوث الانطفاء لديهم.

لذلك ينحرف هؤلاء الأشخاص عما يقره المجتمع من قواعد أو يرتضيه من تقاليد ويسلكون كافة أشكال السلوك المضاد للمجتمع. بل وأكثر من ذلك يصبحون من العائدين للجريمة ومن المحتمل أن يفشل هؤلاء السيكوباتيين العائدون في الاستجابة لإعادة علاجهم أو تعليمهم أو تأهيلهم (محمد شحاته ربيع وآخرون: 2004، ص 118)

#### 5- السيرورات الداخلية النفسية للجريمة:

إن السلوك الإجرامي وفق فرويد يتحقق أما نتيجة عجز الجانب العقلاني (الذات) عن تحقيق الانسجام أو التوافق بين النزاعات والميول الفطرية والغريزية وبين النظام الاجتماعي والقيم السائدة فيه (الواقع الاجتماعي). وإلى نتيجة انعدام الجانب المثالي أي العجز عن الممارسة ووظيفته في الرقابة والردع من أجل الوصول إلى تحقيق المتطلبات المشروعة للجانب الشهواني للنفس دون الإخلال بالواقع الاجتماعي، وتؤدي حالي العجز المذكورتين إلى ارتكاب الجريمة. نتيجة عدم مراعاة الضوابط الاجتماعية المذكورة. وتقع هذه الجرائم أما عن طريق انفلات الغرائز والميول الشهوانية. وأما عن طريق العقد النفسية التي تكبت في

الجانب اللاشعوري من العقل.وتقوم بتوجه سلوك الإنسان وجهة إجرامية دون أي وعي أو إدراك منه.كما قد تجرف الذات الدنيا بتيارها الشديد الذات.مما تجعل هذه الأخيرة خاضعة لسلطة الذات الدنيا ومن ثم تعمل على تسخيرها لتنفيذ رغباتها وميولها ونزعاتها الطائشة دون الالتفات إلى إرشادات الذات العليا وتوجيهاتها ودون أي مراعاة للقيم الاجتماعية.مما ينتج عنه ممارسة أعمال وتصرفات غير اجتماعية تحقق أغلبها الجرائم. (محمد شلال حبيب:2010،ص102)

إن السلوك الإجرامي سببه خلل في النفس أو نقص في العقل كما ذهب البعض الآخر إلى القول بأن الجريمة ليست حدثا طارئا ولا تتوقف على تحقيق ظرف من الظروف وبأنها أمر محيط بأعماق النفس لأنه السلوك الناشئ عن الصراع الداخلي والتعارض مع قيم المجتمع ومصالحه بسبب فشل الإنسان في تحقيق رغباته ومتطلباته الأساسية.كما أن هناك من يرى أن الجريمة ليست إلا عرضا من الأعراض العقلية. (محمد شلال حبيب:2010،ص65)

#### أ-العقد والإجرام:

يتعرض الابن للقلق وعدم الاستقرار بسبب غيخته الشديدة من أبيه فيفقد القدرة على تكوين التوازن النفسي والتكيف الاجتماعي وبالتالي

يعجز عن إتيان السلوك المعتاد فيأتي سلوكه بشكل شاذ. كما أن البغض اللاشعوري للأب يولد في نفس الابن شعور الكراهية لمثل كل سلطة فيكره المرء في دور التربية ويكره المعلم في المدرسة ورب كل عمل، ويميل إلى انتهاك القوانين والأنظمة رسمية كانت أم غير رسمية. عن طريق ارتكاب الأعمال أو القيام بأنماط سلوكية يعاقب عليها القانون بوصفها جرائم أو تحرمها القيم الأخلاقية فيثير نقمة المجتمع بوصفه سلطة تأديبية يتولى حماية هذه القيم.

أما حب الابن المفرط لأبيه فيعوض له الرغبة في الزواج لان هذا الحكم يحقق له إشباعاً لرغباته بصورة رمزية، فيعرض عن الزواج نهائياً أما إذا وجد نفسه مضطراً للزواج فإنه يفضل أن يختار زوجة أكبر منه سناً لكي يجد فيها تعويضاً عن أمه، كما أن من شأن الإفراط في حب أمه أن يتعرض إلى صدمة عنيفة عند وفاتها أيضاً قد تسبب له انهياراً نفسياً (محمد شلال حبيب: 2010، ص 105)

#### ب- الرغبة في العقاب والإجرام:

هناك تفسير آخر قدمه فرويد للسلوك الإجرامي يتمثل في أن المجرم يعاني من حاجة ملحة للعقاب لكي يتخلص من مشاعر الذنب التي نشأت من المشاعر اللاشعورية المدمرة للمرحلة الأوديبية أثناء الطفولة. فالجرائم

ترتكب من اجل نيل العقاب الذي يجعل المجرم قادرا على التخلص من مشاعر الذنب التي عانى منها فترات طويلة. وهكذا يتجه الفرد إلى ارتكاب الجريمة لكي ينال العقاب المقرر لها بالقانون. ولهذا فغالبا ما يترك الجاني وراءه كل الدلائل المادية التي تقود المسؤولين إلى القبض عليه وإدانته وعقابه على جرمته. وهذا هو كل ما يصبو إليه المجرم وينشده. إذا هو يسعى إلى عقاب النفس وإيلامها ليتخفف عنها وطأة عقدة الذنب التي تلازمه. والتي لم يجد وسيلة أخرى لحلها غير السلوك الإجرامي.

### ج- الصراع والإجرام:

وهناك صور عديدة لنظرية التحليل النفسي لفرويد قدمها تلاميذه بعد ذلك وتميل هذه النظريات التحليلية إلى الاتفاق فيما بينها على أن الجريمة نتاج للشخصية الغير ناضجة. أو عدم التوازن بين قوى الشخصية الثلاث. والذي يتضح في أن الأنا (ego) والأنا الأعلى (Superego) ليسا بالقوى الكافية للتحكم في عدوان الهو وغرائزه الضارية. محمد شحاته ربيع وآخرون: 2004، ص113). فيتم كبح طاقته الذي يؤدي إلى أعراض عصابية وتعقيدات في اللحظة التي يفرغ فيها جانب تماما. ظاهرة يحتمل حدوثها في كل أنواع الاضطرابات النفسية المنطلقة من العصاب الواهي إلي الفصام الكلي أو إلى تمزق الشخصية. ويعزى هذا الواقع إلى أن الطاقة المفقودة عن طريق الوعي تجتاز اللاوعي

وتنشط مضامينه. الأنماط البدائية المكبوتات..الخ التي توظف في حياة خاصة بها وتقتحم الوعي مثيرة في الغالب اضطرابات عصابات وذهانات(ندرة اليازجي: 1993 ص88)

والسبب الأكثر شيوعا لعدم التوازن هذا هو التفكير في توحد الطفل الخاطئ مع والديه. فالجريمة تمثل إحدى وسائل استمرار التوازن النفسي أو تعديله. فهي تقوم بوظيفة مشابهة في طبيعتها للميكانيزمات الدفاعية العصائية. ولاكن الفرق الجوهرى بينهما (الجريمة والميكانيزمات الدفاعية العصائية) انه في حالة الجريمة يتجه الصراع إلى الخارج أو يتم التعبير عنه في البيئة الخارجية. (محمد شحاته ربيع وآخرون: 2004، ص113).

#### د-الطاقة الغريزية الزائدة والإجرام :

تقوم هذه المعالجة النفسية على منطلق أساسي في تفسير السلوك النفسي الإجرامي، إذ تعتبره عبارة عن نتاج طاقة داخلية غريزية تمتاز بشدة قوتها وزيادتها على المعدل المتوسط المعتاد، مما يجعل الشخص في هذه الحالة -مدفوعا إلى الإجرام بفعل طاقة غريزية غير سوية. كما يرى النفساني الإنجليزي سيرل بيرت(Cyril Burt ) أن الأشكال المختلفة للجناح كالسرقة، والاعتداء بالضرب أو الجرح والجرائم الجنسية، تعد تعبيرات عن غرائز، أي دوافع فطرية عامة، معينة، قوية



في طاقتها شديدة فيما تحدثه، من انفعالات، إلى درجة زائدة عن المعتاد. بالرغم من تركيز هذا الطرح على جعل المجرم مجبرا على إقدامه على الإجرام، عكس ما جاءت به نظرية نمط التفكير الإجرامي، وهذا تحت تأثير طاقة غريزية غير سوية. إلا أن بيرت يتجاوز بطرحه هذا من الناحية المعرفية والواقعية، دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في ضبط سلوك هؤلاء الأشخاص الذين يمتازون بهذه الحالة الفطرية حسب تعبير بيرت. (سامية حسن الساعاتي: 1982، ص23)

# ثانيا

مراحل وأدوات تحديد الخبرة النفسية

للمجرم الشاذ:



إن ما يفعله الخبير النَّفْسيّ لتحديد المسئولية الجنائية هو دراسة نفسية  
المجرم أي دراسة الجوانب المختلفة لشخصيته من عواطف مشاعر غرائز وخاصة درجة  
نشاط الغرائز والحاجات التي تتولد عنها كغريزة الدفاع والقتال وغريزة التملك  
والغريزة الجنسية وغير ذلك من الغرائز، ومستوى ذكائهم وغرائزهم وانفعالاتهم لغرض  
تحديد العوامل النفسية التي يعزى لها الفعل الإجرامي. فالتغيرات العضوية يمكن أن  
تأثر على الجوانب النفسية مما يقتضي عدم تجاهل شخصية الفرد في أي مظهر من  
مظاهرها. فالجسم والنفس هما وجهان لعملة واحدة هي الإنسان، فأي مرض عضوي  
يؤثر على نفسية الإنسان وأي حالة نفسية تعطي أعراضا عضوية (شلال محمد  
حبيب: 2010، ص30)

ويلخص تلك الحقائق التي توصل إليها في تقرير نفسي، ولذلك سنشرع بعرض مفهوم  
التقرير النفسي وأهم الخطوات والأدوات التي يستخدمها الخبير النفسي لإعداده.

## 1-التقرير النفسي:

يمثل التقرير النفسي التفسير المنهجي وتحديد التدخل أو اقتراح الإجراءات و بمساعدة التقرير يتمكن متلقيه من التوصل إلى قرار مؤسس و مبني على أسس علمية، وأن الهدف منه أن يَتمكّن صاحب القرار غير المتخصص في العادة من اتخاذ قرار بناء على ما توصل إليه الخبير. وتقع على عاتق المقوم مسؤولية اختيار الإجراءات بناء على المستوى الراهن للبحث في علم النفس وحجم البيانات التي يعدها مهمة وما الذي ينبغي وما لا ينبغي إخباره لحماية خصوصية المفحوص ومحيطه. و لابد أن يتسم عمله بالسعي نحو الموضوعية. وأن يكون قادرا على تبرير عمله النفسي التشخيصي.

ويتضمن تقرير الفحص النتائج التي حصل عليها المشخص من المفحوص. ويتم وضع مثل هذا التقرير

بالنسبة لكل إجراء منفذ على حدة. و في العادة ينبغي أن يقسم التقرير إلى أربع فقرات:

### 1-وصف الاختبار

### 2-وصف السلوك

### 3-تقرير النتيجة

### 4-التفسير

وينبغي كتابة ملاحظة السلوك وتقرير النتيجة وتفسيرها في صيغة الماضي البسيط ،أما التفسير فيكتب بصورة كتابة غير شخصية في صيغة المبني للمجهول، ولا يتم تسجيل تاريخ الحالة والجلسات حرفيا وإنما تتم كتابتها في السياق الموضوعي أي حسب الموضوع.

ويميز هايس (Heiss,1964) بين أركان ثلاثة أساسية للتقارير حسب الغرض:

- تقارير وصف الشخصية

-تقرير تقويمي ( حكم) أو متخذ لموقف(قرار)

- تقرير استشاري (سامر جميل رضوان: 2014 ،ص213)

وهذا التقرير يقدمه خبير نفسي وهو شخص يمتلك معرفة أو خبرة متخصصة ما غير متاحة بدونه للمحكمة .(ديفيد كانتر:2014:ص70). والخبراء شهود مثلهم مثل أي شخص آخر يمثل أمام القضاء، وتقوم خبرته على الخصائص التي يتمتع بها علماء

النفس من العمل مع المرضى أو وسط علاجي من نوع ما .وعادة ما يتمثل هذا الدور في مساعدة الأشخاص المصابين بمرض أو اضطراب عقلي، وهو ما يمنح عالم النفس خبرة في جوانب كثيرة من الشذوذ العقلي، إضافة إلى مهارات المناقشة إضافة إلى استراتيجيات مناقشة مدققة واختبارات نفسية .

على الخبراء أن يقدموا للمحاكم أو الإجراءات المشابهة شهادة لن تكون متاحة بأية وسيلة أخرى .وإن فهم التفسيرات النفسية للجريمة ما هو إلا خطوة أولى بسيطة جدا نحو الإدلاء بشهادةٍ ما والأساليب العلمية التي تشكل أسس علم النفس الحديث هي التي تقدم الأدوات الأنفع لاستقاء الشهادة الموضوعية (ديفيد كانتز:2014:ص55) و من تلك الأدوات نذكر:

#### 1-1-الاختبارات الإسقاطية:

إن انتشار ظاهرة ادعاء المرض النفسي للإفلات من الجزاءات العقابية القانونية كان ولازال شائعا إلى يومنا هذا .ومع ازدياد الثقافة النفسية والرواج الذي لقيه علم النفس في الوقت الحالي، أصبح الناس على دراية بعدد لا يحصى من الأمراض النفسية والعقلية والتي لم يكونوا يعلمون حتى بوجودها من قبل كالتوحد والفصام الصرعي ومتلازمة

السافانت(Savant syndrome). وهذه المعرفة هي سلاح ذو حدين إذ نجده دو منفعة عند الشخص العادي ولاكنه يستخدم كأداة للتمويه عن السلوكات الغير مقبولة اجتماعيا لدى بعض المجرمين، وهذه الدراية تجعل الأخصائي في مواجهه صعبة مع الجاني للكشف عن الخبايا النفسية القائمة وراء فعله الإجرامي وفي هذه الحالة فان المنفذ المرجح للخبير النفسي هو بإتباع الاختبارات الاسقاطية التي لا تتيح الفرصة إلى المفحوص إلى الإجابة المباشرة عن مايدور في داخله وإنما تقدم مثيرات تتميز بنوع من الغموض النسبي حتى تستثير الدوافع والرغبات الكامنة في شخصية الفرد التي دفعته لارتكاب فعله المضاد للمجتمع ،والتي في الغالب هو لا يعرفها عن نفسه بفعل الكبت والتشويه بحكم سلطة الأنا.

ذلك لان التشخيص في التحليل النفسي يحصل أساسا على خلفية البناءات في العلم نفس وعلم الأمراض ، الذي يتم فيه تفضيل حسب التوجه النظري نماذج مختلفة لنشوء الباثولوجيا المرضية ،على سبيل المثال :نماذج صراعات الدافع أو النماذج النمائية أو نماذج صراعات العلاقة، وبالتالي فإن التشخيص التحليلي النفسي أو الديناميكي النفسي يمتد لأبعد من التشخيص الظواهري النسولوجي Nosology كما هو الحال على سبيل المثال في (DSM-IV-TR و ICD-10)،وعلى الرغم من أنه قد تم انتقاد



تحديدات هذا النوع من التشخيصات مرارا وتكرارا، فإنه لم يتمكن الباحثون ذوي التوجه التحليلي النفسي من مقاومة المفاهيم التشخيصية المسندة ذات التوجه الإجرائي لفترة طويلة إلا بصورة قليلة. (سامر جميل رضوان: 2006، ص274)

يرى كل من هيرني وستروب وشاخت وغاستون ( 1994 ) أنه يفترض للتشخيص أو "الصياغة" السيكو ديناميكية في الحالة المثالية أن تراعي وتدمج ثلاثة مستويات تكاملية:

المشكلات الشعورية الملموسة

الأنماط الإشكالية المتكررة

مبادئ أو عمليات التنظيم اللا شعورية (سامر جميل رضوان: 2006، ص279)

ولعل من بين أهم هذه الاختبارات مايلي:

1-2- اختبار مينيسوتا

: Multi Minnesota Personality Inventory

اختبار الشخصية المتعدد الأوجه للشخصية (MMPI) واحد من استبيانات التقرير الذاتي، والذي تتمثل صورة مبكرة منه في صحيفة البيانات الشخصية التي أعدها وود ورت في الحرب العالمية الأولى. ويضم الاختبار في صورته الفردية 550 فقرة أضيفت إليها 12 فقرة مكررة في الصورة الجمعية وفي ورقة الإجابة وتغطي فقرات الاختبار مدى واسعا من موضوعات التي تتناول جوانبا مختلفة في الشخصية مثل الصحة العامة والنواحي الصحية الخاصة بما فيها أجهزة الجسم المختلفة العادات العائلية الزواج، المهنة، التعليم، الاتجاهات الجنسية والاجتماعية والدينية والسياسية، والنزعات السادية والمازوخية، الهواجس والهلاوس والمخاوف المرضية والحالات الانفعالية المختلفة بما فيها حالات الاكتئاب، والحالات الوسواسية القهرية الذكورة والأنوثة. وقد صنفت هذه الفقرات في أربعة مقاييس صدق وعشرة مقاييس إكلينيكية مع رموزها وهي: توهم المرض -الاكتئاب -الهستيريا -الانحراف السيكوباتي -الذكورة والأنوثة- البارانويا- السيكاثينيا -الفصام -الهوس الخفيف- الانطواء الاجتماعي(لويس كامل مليكة: 2000، ص9).

ليس هناك وقت محدد للإجابة على الاختبار إلا انه من المعتقد أن الإجابة السريعة أحسن من الإجابة بعد تفكير وتأمل طويلين. وغالبا ما يتراوح الأفراد في الصورة الجمعية زمنا يتراوح ما بين (50-90د)

ويختلف الزمن باختلاف ثقافة الأفراد وحالتهم الانفعالية وإلى غير ذلك من العوامل إلا أنه من المناسب تقدير ساعتين للاختبار (لويس كامل مليكة: 2000، ص13)

### 1-3- اختبار لبقع الحبر ل(Hermann Rorschach):

استخدم فرويد Freud الإسقاط في مواضيع مختلفة ليشير إلى أحد ميكانزمات الأنا الدفاعية، حيث تعزى من خلاله الرغبات اللاشعورية وما يرتبط بها من قلق إلى موضوعات ومصادر خارجية بدلا من ربطها بأسبابها الحقيقية، وذلك في محاولة من الأنا لضبط القلق المرتبط بتلك الرغبات عند فشله في السيطرة عليها بطرق أكثر سواء، واعتمادا على هذا المفهوم بدأ علماء التحليل النفسي باستخدام مفهوم الإسقاط في القياس للإشارة إلى الوسائل الغير مباشرة أو الغامضة التي يمكن استخدامها للكشف عن رغبات الفرد ومشكلاته وسماته الشخصية في علاقاتها الديناميكية دون أن يلتفت إلى ذلك كنتيجة لتحرر الخبرات اللاشعورية من رقابة الأنا. (حسين عبد الفتاح: 2003، ص5).

يرجع أساس استخدام تكنيك الروشاخ إلى محاولات العديد من العلماء خلال النصف الثاني من القرن 19 وبدايات القرن العشرين المؤكد لأهمية استخدام يقع الحبر كمؤشر للقدرة المعرفية والتداعي للخيال

البصري وسمات الشخصية ،إلا أن بداية التكنيك كطريقة للتقويم النفسي لم تتضح المناسب إلا فيما بعد وتحديدًا على يد الطبيب العقلي الألماني هيرمان روشاخ عام 1921. بحيث يتكون الاختبار من عشر بطاقات تحتوي كل منها على بقعة مشابهة لبقعة الحبر المتناظرة الجانبين تقريبًا تتكون خمسة منها من اللونين الأسود والرمادي على درجات مختلفة من التضييل والتلازم وتعرف بالبطاقات اللالونية. وفي حين تتكون الخمسة الأخرى من نفس اللونين إضافة إلى ألوان أخرى وذلك أيضًا على درجات مختلفة من التضييل والتلازم وترع بالبطاقات اللونية. (حسين عبد الفتاح: 2003، ص8).

يقوم اختبار روشاخ افتراض العلاقة بين الإدراك والشخصية. حيث يعكس إدراك الفرد لبقع الحبر طبيعة وظائفه السيكلوجية. وذلك من خلال استثارة البقع بغموضها لاستجابات مرتبطة بحاجات الفرد وخبراته السابقة وأساليبه المعتادة للاستجابة للمثيرات المختلفة ذلك أن البقع ليست موضوعات مقننة اجتماعيًا تستوجب استجابات محددة أو مقبولة ثقافيًا وعلى هذا الأساس فالاختبار يكشف عن سمات الشخص الوجدانية والسلوكية غير المتعلمة. (حسين عبد الفتاح: 2003، ص12).

يقوم الاختبار أيضا بالكشف عن نمط الرجوع الحميم الذي يعبر عنه بوصف كمي والذي يمكن الفاحص من التعرف على الكيفية التي يعالج بها الفرد الواقع. كما يعطينا أيضا المؤشرات الدالة عن السواء واللاسواء من خلال استخراج معادلات تصف مجموعة من الاضطرابات كالفصام والهستيريا، والميول العدوانية والتي تظهر من خلال كثرة الاستجابات اللونية على شكل محتوي (دم) وكثرة الاستجابات التشريحية والجزئيات توحى بان الشخص يعاني من نوع من القلق العميق الطي قد يكون عرضا رئيسيا لاضطراب ما.

#### 1-4-اختبار تفهم الموضوع

(Thematic Apperception Test):

يعد اختبار تفهم الموضوع (TAT) من أكثر الاختبارات الاسقاطية شيوعا. إذ يستخدم على نطاق واسع في العيادات النفسية وفي دراسة الشخصية وتقوم فكرة الاختبار على تقديم عدد من الصور الغامضة نوعا ما ويقوم الشخص بتكوين قصة أو حكاية تصف ما يدور بالصورة عن إحداث تجري فيها، ثم يقوم السيكولوجي بدراسة المعطيات ويحاول أن يستنج منها مايجول في داخل الشخص من أفكار ورغبات وحاجات وميول مختلفة. تفيد الصور في إثارة خيال الفرد ودفعه إلى التعامل مع

مواقف إنسانية بطريقته الخاصة كان أول من نشر هذا الاختبار هو موراي وزميلته مورجان1935.( فيصل عباس :1990،ص123).

يتكون الاختبار من 20 بطاقة تحوي صور تقدم للشخص الواحدة بعد الأخرى ويطلب منه أن يكون حكاية على كل صورة منها وهناك صور خاصة بالرجال (M) وأخرى بالنساء (F) وبطاقات خاصة الصبيان (B) وأخرى خاصة بالبنات (G). وتعطى الصورة وفق ترتيب محدد تشير إليه الأرقام الموجودة على ظهر البطاقة. وينحصر الهدف الإسقاطي لهذا الاختبار في أننا نصل بالشخص في أن يقدم تقييما لخصائصه وصفاته دون أن ينتبه إلى انه يفعل ذلك. وعندما نقول أن شخصا يسقط نفسه في حكاية أننا نعني انه ينظر إليها كما لو كانت تشير إليه إلى حد ما، إذا إننا نفترض إن احد شخصيات الحكاية هو الشخص نفسه (عملية التماهي) فما يحدث في التالي في الحكاية يحدث للشخص نفسه وان كان في صورة باهتة (فيصل عباس:1990،ص126 )

#### 1-5-أداة دراسة الحالة:

يستخدمها الكثير من الباحثين في دراسة السلوك الإجرامي، ويقصد بها تلك الطريقة التي تمكن الباحث من جمع أكبر قدر من المعلومات الاجتماعية عن الحالة التي تخص ماضيه وحاضره وتحليلها وتصنيفها

بهدف التوصل إلى فحص حالته النفسية والعضوية والتعرف على الظروف الاجتماعية المحيطة بها، ومن أجل الإحاطة بسلوك المجرم والوقوف حقيقته كظاهرة بيولوجية نفسية واجتماعية لا بد من دراسة الحالة لتفسير الموقف الكلي، ففي حين يعنى المنهج الإحصائي بإعطاء تقديرات رقمية فان دراسة الحالة تقوم بالدراسة المعمقة للحالة (محمد شلال حبيب: 2010، ص46)

تسمح دراسة الحالة بوصف ظواهر سوية وغير سوية مألوفة أو نادرة ووضع فرضيات لأجل دراسة الشخصية والبحث في السببية المرضية أو علاج الاضطرابات النفسية (بوسنة عبد الوافي زهير: ب س، ص16).

وهذه الحالة لا تخلو من بعض السلبيات مثل تحيز الباحث أكثر مما تقتضيه الحالة. استجابة لفكرة خاطئة أثرت عليه. مما يترتب عليه قيام الباحث بإعطاء أهمية لبعض الجوانب وإبراز بعض الاتجاهات التي ليست لها أهمية تذكر على حساب الجوانب الأخرى المهمة. أي أن الباحث قد يرى في عناصر الحالة الواحدة الاتجاهات التي تتناسب مع فكرته السابقة لتفسير الانحراف فيعتمد تلك الاتجاهات ويهمل غيرها لا لسبب وإنما لكونها لا تتلائم مع فكرته هذه مما يخشى معه ابتعاده بهذا التفسير عن المنهج العلمي الذي من أهم سماته اعتماد الباحث على الموضوعية المجردة (محمد شلال حبيب: 2010، ص49)

## 1-6-الدليل التشخيصي والإحصائي (dsm4) والتصنيف العالمي للاضطرابات (icd) :

ولعدم وجود آلية سببية واضحة تفسر الاضطرابات العقلية، فقد انصبت جهود هائلة على وضع تصنيف يحتكم إليها لتشخيص الاضطرابات النفسية وتكون جسراً بين الأطباء النفسيين في العالم في استعمال لغة طبية نفسية واحدة، وأيضاً لجمع المعلومات الإحصائية واستخدامها في الدراسات والأبحاث. (تيسير حسون:2004،ص2)

لقد ساهم العديد من الأفراد والهيئات في إعداد الدليل التشخيصي والإحصائي للاضطرابات العقلية (DSM4) بالمراجعة العاشرة للتصنيف الدولي للأمراض (ICD-10) وإعداد النصوص المصاحبة له، وقد شارك في الاختبارات الميدانية لمقترحات المراجعة العاشرة للتصنيف الدولي للأمراض باحثون وأطباء من حوالي أربعين دولة، وليس يخفى انه من المتعذر ذكر قائمة كاملة بكل أولئك الذين شاركوا في هذا المجهود. وقد تولى الدكتور نورمان ساتوريس المسؤولية الكاملة عن العمل المتعلق بتصنيف الاضطرابات النفسية والسلوكية في المراجعة العاشرة للتصنيف الدولي للأمراض وصدرا ما يصاحبه من وثائق. (تيسير حسون:2004،ص10)



ولقد تم وصف السمات السريرية الاكلينيكية الرئيسة في كل اضطراب على حدة مع ذكر أي سمات هامة أخرى مصاحبة له إن لم تكن من خصائص النوعية المميزة، ووردت بعض ذلك الدلائل التشخيصية لتبين العدد اللازم توافره من الأعراض والتوازن المطلوب بينها من اجل الوصول إلى تشخيص موثوق به ولاكن هذه الإرشادات قد صيغة بحيث تكفل درجة من المرونة في اتخاذ القرارات التشخيصية في العمل السريري، ولا سيما في الأوضاع التي تمس الحاجة فيها إلى التوصل إلى تشخيص مرحلي قبل أن تتضح الصورة السريرية وتكتمل المعلومات وتفاديا للتكرار تم عرض الأوصاف السريرية وبعض الدلائل التشخيصية العامة لمجموعات من الاضطرابات.بالإضافة إلى تلك الخاصة بطل اضطراب على حدة. (احمد عكاشة: 1992، ص1)

إن إحدى أهم مزايا التصنيف التشخيصي والإحصائي للاضطرابات العقلية DSM-IV هي تقديمه لمعايير تشخيصية من أجل تحسين موثوقية الأحكام التشخيصية. ومن أجل مرجع معجل، قد يرغب الطبيب السريري (الاكلينيكي) أن يكون بين يديه كتيب صغير ومريح يتضمن فقط التصنيف (أي، لائحة الاضطرابات والأنماط الفرعية والمحددات والرواميز التشخيصية) والفصول التي تصف استخدام الكتيب والتقييم متعدد المحاور وزمر المعايير التشخيصية. وضع هذا

المصّغر لكي يستخدم بالاقتران مع DSM-IV الكامل؛ ويتطلب الاستخدام المناسب الألفة مع توصيفات النص لكل اضطراب يرافق زمر المعايير. ينبغي لفت الانتباه إلى أن مراجعة DSM-IV القائم على الأدلة قد صدر في عام 2000 وسمي بـ DSM-IV.

وذلك لتفريقه عن النسخة الأصلية التي صدرت عام 1994 وتعكس التغيرات في بعض الرواميز التشخيصية المستجدات التي طرأت على نظام الترميز في ICD-9-CM كما أن التصحيحات التي تناولت بعض الزمر المعايير والفئات غير المحددة في مكان آخر أوجبت هذه المراجعة للمصغّر. بحيث تُقدم المعايير التشخيصية النوعية لكل اضطراب عقلي كإرشادات لوضع التشخيصات، لأنه قد تبين أن استخدام مثل هذه المعايير يعزز الاتفاق بين الأطباء والسريين والباحثين. يتطلب الاستخدام الصحيح لهذه المعايير تدريب سريري متخصص يقدم كلا من حجم معلومات ومهارات سريرية.

كما تعكس هذه المعايير التشخيصية وكذلك تصنيف DSM-IV للاضطرابات العقلية إجماعاً على الصياغات الراهنة للمعرفة المتقدمة في ميداننا. بيد أنها لا تكتنف جميع الحالات التي يمكن أن يعالج الناس منها أو تلك التي قد تكون موضوعات ملائمة للجهود البحثية.

إن غرض DSM-IV هو تقديم توصيفات دقيقة للفئات التشخيصية لكي يمكن الأطباء السريريين والباحثين من تشخيص ودراسة ومعالجة الناس ممن لديهم اضطرابات عقلية مختلفة والتواصل بشأنهم. ينبغي أن يكون مفهومًا أن اشتغال هذا الكتيب، لأغراض سريرية وبحثية، على فئة تشخيصية (مثل المقامرة المرضية أو عشق الأطفال - الغلمان) لا يعني أن الحالة تحقق معايير قانونية أو غير طبية أخرى مجيزة تحديد مفاهيم المرض العقلي أو الاضطراب العقلي أو العجز العقلي. إن الاعتبارات السريرية والعلمية التي ينطوي عليها تصنيف هذه الحالات على أنها اضطرابات عقلية، قد لا تكون متصلة كلياً بالأحكام القانونية، مثلاً، تلك التي تأخذ في اعتبارها قضايا مثل مسؤولية الفرد وتقرير العجز والأهلية (تيسير حسون: 2004، ص4)

2- المؤشرات التي يستقيها الخبير النفسي من الاختبارات الإسقاطية:

## 2-1- الآليات الدفاعية لمواجهة أنواع الصراعات:

إن دراسة الدوافع والحاجات ونظرة المفحوص إلى العالم وأنواع الصراعات التي يعانيها تحتم بالضرورة معرفة الآليات الدفاعية التي يستخدمها في الدفاع عن نفسه لمواجهة تلك المواقف وتتضح هذه

الآليات في محاولة المفحوص في مواجهة الصراع الذي يواجهه والمتضمن عادة في استجاباته للقصص ( هل هناك تبرير للبطل إذا اقترف بعض الأخطاء اتجاه محيطه ،وهل هناك كبت لحاجاته الغير مشبعة ،وهل هناك إسقاط لأفعال مرفوضة في داخله.

## 2-2-شدة الأنا الأعلى:

ويستدل على هذا المؤشر من خلال التناسب بين طبيعة العقاب وشدت الفعل المرتكب.هذا ينتاب البطل الشعور بالذنب لفعل اقترفه وكيف يتخلص من ألم الشعور بالذنب هل هناك عقاب مباشر يعبر عن هذا الشعور أم عقاب مرجئ(فيصل عباس

1990،ص148)

تنظر مدرسة التحليل النفسي إلى السلوك الجنائي على أنه اضطراب في الشخصية، حيث تفشل الأنا بالتوسط بين دوافع الهو وتوقعات الأنا الأعلى. إنه شكل من أشكال انهيار الشخصية وفقدان الأنا القدرة على القيام بوظائفها. فالسلوك الجنائي تعبير صارخ لدفعات الهو وشكل من أشكال تحقيق الرغبة المنبثقة من غريزة الموت التي تجد بالعدوان أسلوباً للتعبير عن هذه الغريزة. هذا السلوك العدواني قد يصل إلى حد الاعتداء على الذات أو الآخرين أو الممتلكات. وقد يسلك الفرد طرقاً أخرى كأن يلجأ إلى سلوكات جنسية متطرفة وغير مشروعة من المجتمع

بارتكاب جرائم الاغتصاب أو جرائم المخدرات. إنها أساليب تهدف إلى تحقيق الرغبات  
المنبثقة عن الهوى، ولكن بطريقة تعبر عن فقدان الأنا في السيطرة على هذه الدوافع.  
هذه الانحرافات أو السلوك قد ينبثق عن ضعف الأنا الأعلى وفقدان الضمير. ( أحمد  
عبد المجيد الصمادي:2003)

# ثالثا

المسئولية الجنائية للمجرمين الشواذ

في إطار الصحة النفسية



إن دوافع القتل تختلف من دولة إلى دولة فالفرنسيون واليطاليون يقتلون لأسباب عادية، والألمان يقتلون بدوافع سادية والانجليز يقتلون بعد وضع خطة دقيقة ينفذونها بعناية دقيقة، غالبا الضحية شريك عمر أو حبيب، والأمريكيون يقتلون لأسباب عادية وليدة اللحظة، وتختلف أنواع الجريمة أيضا عبر الزمن من قرن إلى قرن بل من عقد إلى عقد، ففي انجلترا وأمريكا كان نمط الجريمة ودوافعها يدوران في الأربعينيات والخمسينيات من القرن العشرين حول المال والجنس. ففي انجلترا كان هناك جبل هيت السادي وهيج السفاح الذي كان يذيب أجسام ضحاياه بعد قتلهم في حوض استحمام مليء بحامض مركز، وفي أمريكا كان قاطع الطريق كاريل تشيسمان المشهور بـ "الضوء الأحمر" والسفاح الجنسي هاردي جلاتمان.

وعندما صدرت موسوعة القتل التي جمعت مادتها عام 1961 وتضمنت قسما كاملا من القتل بلا دافع، وبحلول عام 1970 اتضح أن هذا النمط من جرائم القتل في تزايد مستمر في حالات كثيرة الغرابة الشديدة، بدا أن تلك الجرائم يقوم بارتكابها أفراد يزيد معدل ذكائهم عن معدل الذكاء العادي. كما نجد سفاح المستنقعات ايان برادي الذي دافع عن نفسه بإعادة تسميع مقاطع كاملة من كتب "دي ساد" أمام هيئة



المحكمة ليبراً نفسه باستخدام جمل طويلة ليظهر للمحكمة مقدار ذكائه،(كولن ولسون :ب س،ص10-11).

فهل كان الذكاء الفائق هو الدافع الخفي وراء ارتكاب الفعل الإجرامي أو أن هناك دوافع أخرى، لذلك فإن القاضي قبل فرض الجزاء الجنائي يقوم بجمع أكبر قدر ممكن من المعلومات عن المتهم سواء بما يتعلق بحالته النفسية أو ظروفه الاجتماعية التي نشأ فيها وذلك من أجل التوصل إلى الأسباب الكامنة وراء سلوكه الإجرامي، وتحديد الخطورة الكامنة في شخصيته.

#### 1-المسئولية الجنائية والخطورة الإجرامية:

تعرف الخطورة الإجرامية بأنها حالة نفسية تتكون لدى الشخص نتيجة عوامل داخلية أو خارجية تجعله أكثر ميلا لارتكاب جريمة في المستقبل (محمد شلال حبيب: 2010، ص27). فالخطورة ترد إلى شخصية الفرد بمجموعها، وشخصية الفرد ما هي إلا حصيلة عوامل داخلية ذاتية وعوامل خارجية اجتماعية تتفاعل مع بعضها لتعطي الشخصية التي تكون محكومة بعاملين متضادين، عامل دافع نحو السلوك الإجرامي وآخر مضاد (يتمثل في المقاومة التي تبعث على الابتعاد عن الجريمة) (زواش ربيعة:2007،ص223)

يرى علي حسن الطوالبه أن رفائيل جرفالو (RAFFAELE GAROFALO) وهو من أنصار المدرسة الوضعية في تفسيره للظاهرة الإجرامية أن العوامل الداخلية الاجتماعية، هي الأكثر فعالية في إنتاج السلوك الإجرامي، وقد رفض قياس الجزاء الجنائي بقدر الخطيئة الذاتية للمجرم، وإنما ربط الجزاء بالخطورة الإجرامية على أساس ما وقع منه من فعل وان كان هذا الفعل قد يستدل منه على هذه الخطورة. ويجدر بنا القول بان رفائيل جرفالو أو عالم استخدم معيار الخطورة الإجرامية وقد أطلق عليها مصطلح (TEMIBILITE) وقد عرفه بأنه الانحراف الدائم والفعال لدى المجرم ومقدار الشر الذي يخشى من جانبه.

وقام لاحقا بإضافة عنصر إيضاحي جديد يتصل بإمكانية التجاوب والتكيف من قبل الفرد مع المجتمع، وبهذا فانه يكون قد حدد مفهوم الخطورة الإجرامية بعنصرين لاثالث لهما: يتعلق الأول بالأهلية الجنائية في حين يرتبط الثاني بالمكانية التكيف مع المجتمع، وهما معا يختلفان زيادة أو نقصا من فرد لأخر. وعليه فان الخطورة الإجرامية هي أساس المسؤولية الجنائية. للشخص غير السوي مرتكب الفعل وهذا السلوك يعبر عن شخصية الفاعل. لذا فان المسؤولية الجنائية تثبت في مواجهة الفرد ولو كان مجنونا أو عديم التمييز لان كلا منهما يعتبر مصدرا للخطورة

الاجتماعية.تبرر للمجتمع اتخاذ التدبير اللازمة ضدها.وهذه التدابير حلت محل العقوبة بالمعنى الذي كان متعارفا عليه لدى المدرسة التقليدية ولا لكنها لا تهدف إلى الإيلام بقدر ما تهدف إلى حماية المجتمع من خلال إزالة الخطورة الإجرامية أو التخفيف منها بمنع وقوع الجرائم ضده في المستقبل.وهذه التدابير قد تكون في صورة من صورها علاجية كالوضع في مستشفى الأمراض العقلية أو اجتماعية كحظر الإقامة في مكان معين أو الإلزام بعمل معين.

ولذلك برزت أهمية نظام قاضي التنفيذ من خلال توصيات مؤتمر برلين العقابي عام 1935 وروما 1938 بضرورة الأخذ بنظامه،والذي ينص على وجوب الاعتداد للشخصية الإجرامية مما يحتمل معه أن يكشف تنفيذ العقوبة أو التدبير الاحترازي دون الاقتصار على الفترة التي يحكم عليه بها فقط. وذلك على أساس أن القاضي قد لا تتاح له الفرصة الكافية للإحاطة بحقيقة الشخصية الإجرامية للجاني مما يحتمل معه أن يكشف تنفيذ العقوبة أو التدبير الاحترازي المحكوم به عن عدم موافقته لظروف الجاني أو عدم كفايته لدرء الخطورة الكامنة في شخصه، ولذلك ينبغي أن يمنح للإدارة العقابية قدرا من السلطة تتمكن بموجبها تعديل العقوبة أو التدبير الاحترازي المحكوم به متى تثبت لها عدم تناسيه أو عدم كفايته.إلا انه ما يجب التنويه إليه في هذا الصدد هو أن تترك

الحرية الواسعة للإدارة العقابية تستعملها بمنأى عن رقابة القاضي يخشى منه إساءة ممارستها لذا فإنه يجب أن يكون استعمال هذه السلطة تحت رقابة وإشراف قاضي يسمى قاضي التنفيذ. لذا فإن الطريقة المثلى التي تمكننا من إعادة بناء شخصية الجاني على أسس سليمة تتمثل في دراسة سلوكه و تقييم الفعل الإجرامي الذي ارتكبه ،مع الإحاطة بشخصيته المتعرف على أهم سماتها من قبل قاضي التنفيذ طيلة المدة التي يقضيها في المؤسسات العقابية والإصلاحية والعلاجية للتأكد من زوال خطورته الإجرامية(محمد شلال حبيب:2010،ص28).

## 2- الجريمة والمسئولية الجنائية عند بعض الأنماط من الاضطرابات:

ثمة طريقة للتعامل مع مشكلة كيف أن قلة من الأشخاص عادة يكونون مجرمين رغم أن منظور التطور يمكن أن يقترح أن يكون كل البشر كذلك، وهي البحث عن عطل ما في الأداء الطبيعي للوظائف،عنصر ما في آلية عمل الشخص أصبح غير محكم أو معوجاً أو معطوباً بطريقة ما .ومصدر هذا الخلل سيكون في العمليات العقلية؛ لذلك غالباً ما تفحص جوانب متنوعة من الاضطراب العقلي من أجل تفسير الإجرام.

وبالتأكيد ليس من غير المألوف أن تجد جناة يعانون من نوع ما من الاكتئاب أو لديهم إعاقات تعلم أو حتى حالة ذهانية مثل الفصام. وفي الواقع، كشفت دراسة أجريت على الرجال بالسجون الإنجليزية عن أن ما يصل إلى ثلاثة من بين كل مائة سجين مصابون بذهان شديد، وهذا ما يطلق عليه ببساطة كثير من الناس (الجنون) أو فقدان الاتصال بالواقع، على غرار سماع أصوات أو الإصابة بالهلاوس أو الاعتقاد

بأن قوة خفية ما تتحكم في حياتهم. ثمة مجموعة لافته للنظر أيضًا ينبغي أن ننظر إليها على نحو منفصل، ونعني تلك التي حظيت بالتشخيص المثير جدًّا للاهتمام أنها اضطراب الشخصية المعادية.

ولذلك يوجد بالتأكيد عدد كبير من المجرمين الذين يعانون من أشكال متنوعة من الأمراض العقلية. ومن ثم سيكون هذا ذا صلة وثيقة عندما ننظر بعين الاعتبار إلى كيفية ارتكابهم لجرائمهم، وما ينبغي فعله معهم عند إلقاء القبض عليهم وإدانتهم.

لكن النقطة غير المحسومة هي ما إذا كانت هذه النسبة تزيد في عينة من المجرمين عما في السكان الذين خرج منهم هؤلاء الجناة أم لا. كما يصعب تحديد ما إذا كانت أنماط حياة المجرمين وخبراتهم عن

السجن هي التي سببت مشكلاتهم العقلية، أم أن الاضطراب العقلي هو الذي جعلهم مجرمين.

ثمة عدد من الصعوبات في القبول بالاضطراب العقلي باعتباره سبباً للأفعال الإجرامية . فرغم أن أعمال عنف معينة مثل قتل الزوجة والأطفال ، قد ترتبط بأن مقترف الجريمة مصاب باكتئاب، فأغلب الظن لا يرتكب جميع الأشخاص المكتئبين جرائم . علاوة على ذلك، رغم استعداد الصحف للتنويه بأن حالة مجرم قد شخّصت أنها إصابة بالفصام، ففي الحقيقة الغالبية العظمى من الأفراد المصابين بالذهان، سواء كانوا مصابين بجنون الاضطهاد أم لا يشكلون خطراً أكبر بكثير على أنفسهم مما يشكلونه على أي شخص آخر . ولا ينبغي الخلط بين هذا والنتيجة التي تم التوصل إليها، أن المصابين بالفصام تزيد احتمالات عنفهم عن أولئك الذين لم تُشخّص حالتهم بذلك التشخيص، لا سيما إن كانوا يتعاطون مخدرات . ولا تزال أعداد المصابين بالفصام الذين يرتكبون جرائم منخفضة جداً، وينشأ السؤال أيضاً حول ما إذا كانت جرائمهم خاصة بالعنف رد فعل للطريقة التي يعاملون بها وليس نتيجة مباشرة لمرضهم.

كما ان الأشخاص الذين يعانون من صعوبات تعلم يعتمدون بطبعهم على أولئك الموجودين حولهم من أجل التوجيه والدعم أكثر مما يفعل الجميع بوجه عام؛ ومن ثمَّ الأشخاص المصابون بتلك الصعوبات العقلية أغلب الظن سيخالفون القانون إن كان ذلك ما شجعتهم عليه تنشئتهم وبيئتهم. ومن المشكوك فيه أن صعوبات التعلم التي يعانون منها هي السبب الوحيد لمخالفتهم للقانون.

بهذا يوجد فارق مهم بين الجاني المصاب باضطراب عقلي والاضطراب العقلي المفضي إلى ارتكاب جريمة. وثمة حاجة إلى أخذ أمر انتشار الاضطراب العقلي بين قطاعات المدانين من الرجال والنساء على محمل الجد؛ لأن هذا يقدم بالفعل مجالاً متميزاً تماماً من التدخل المهني لعلماء النفس الشرعيين. ومثلما يمكن لأولئك المصابين باضطرابات عقلية في أي تجمع سكاني عمومًا أن يستفيدوا من أشكال العلاج المتنوعة، سيكون في قطاع مخالفين القانون عدد كبير من الأشخاص في حاجة إلى مساعدة

للتعامل مع مشكلاتهم النفسية. من الممكن أن يصعب نشاطهم الإجرامي الطريق أمام إمكانيات التعامل مع هذه المشكلات العقلية، لكن يمكن أن تكون هذه مهمة علماء النفس الذين هم جزء من

الخدمات الشرعية لتقديم المساعدة الضرورية. (ديفيد كانتر: 2014، ص30-32)

إن من أسباب موانع المسؤولية الجنائية كما سبق الذكر فقدان الوعي والإدراك كما في حالة الصغر والجنون ، وهناك من الأمراض النفسية والعصبية ما تلحق بالجنون كالعته والصرع وغيرهما (موسى بن سعيد: 2010، ص64)

## 2-1 - التخلف العقلي:

وبشان علاقة التخلف العقلي بالجريمة تباينت آراء الباحثين حوله، فمنهم من أولاهها أهمية بهذا الخصوص بينما يوجد باحثون آخرون يقرون انه ليس التخلف العقلي اثر يعتد به في الإجرام. إن سبب هذا الاختلاف يرجع إلى عدم اتفاق الباحثين على مدلول موحد للتخلف العقلي، بالإضافة إلى لجوء كل منهم إلى إتباع طريقة خاصة في اختبارات الذكاء. وباعتقادنا أن للتخلف العقلي أثرا محدودا في الإجرام وهو اثر سلبي غالبا إذ يسهل التورط في الجريمة دون أن يحفز على ارتكابها، وسهولة التورط في الجريمة ناشئة عن عدم إدراك المتخلف العقلي ماهية العواقب الوخيمة للجريمة لكونها أكثر استعدادا لتقبل الإيحاء الخارجي، والملاحظ أن مدى استعداد المتخلفين عقليا لاقتراف الجرائم يتناسب



تناسبا طرديا مع درجة ذكائهم فالحمقى وهم أرقى هذه الطائفة يكونون أكثر استعدادا للجرام من البلهاء الذين تكون جرائمهم محدودة، في حين يندر قيام المعتوهين بارتكاب جرائم لضعف أجسامهم وخمولهم وخضوع معظمهم للرقابة. كما يلاحظ أن لمرتبة التخلف العقلي صلة بالجريمة التي ترتكبها المصاب فالأفعال الإجرامية القليلة التي تصدر عن المعتوه لا تعدو غالبا عن التشرذ والعري المنافي للحياء في المحلات العامة. وهي أفعال تتناسب مع عدم قدرته على الحصول على وسيلة للتعایش وتلاشي إدراكه للمقتضي توجيه ذاته وعجزه عن تقدير متطلبات التصرف الاجتماعي. أما البلهاء فيغلب عليهم ارتكاب جرائم التسول والسرقة التافهة كخطف المواد الغذائية، ويندفعون إلى إيذاء الغير وإتلاف ممتلكاتهم حين يلاحقون. أما الحمقى فتتعدد جرائم منها السرقات الكبيرة كالسطو والتي يرتكبونها بتحريض من مجرمين محترفين الذين يدربونهم ويدفعونهم لارتكابها. ولا تترتب مسؤولية جنائية على المعتوهين والبلهء والحمقى الذين يقل عمرهم العقلي عن 7 سنوات عند ارتكابهم للفعل الإجرامي لانعدام إدراكهم وبالتالي لا توقع عليهم العقوبات المقررة للجرائم التي يرتكبونها ولاكن تفرض عليهم تدابير احترازية لتحول دون إقدامهم على ارتكاب جرائم أخرى. (ابراهيم اكرم نشأت: 2000).

تغير عادي ومفاجئ في وظائف الدماغ يحدث تغييرا في حالة الوعي لدى الإنسان، وهذا التغير ينجم عن نشاطات كهربائية غير منتظمة وعنيفة في -الخلايا العصبية في الدماغ، ويبدأ وينتهي تلقائيا. تنجم هذه النوبة عن تلف في الفص الصدغي في الدماغ، وتحدث لدى الأطفال دون السادسة من العمر وفي العادة تستمر لبضع ثوان، وتتصف النوبة النفسية الحركية، بنشاطات حركية غير هادفة تحدث بشكل متكرر مثل المضغ، أو فرك اليدين أو الرجلين ولأن الفرد لا يفقد الوعي ولا يسقط على الأرض، فهذه النوبة غالبا مما يساء تفسيرها فتعامل بوصفها نوبات غضب أو اضطرابات نفسية ذهانية.(جمال الخطيب، 2006 ، ص77). كما اثبت لومبروزو وجود علاقة بين الإجرام ومرض الصرع وتوصل لذلك حين فحص احد الجنود الايطاليين عقب ارتكابه جريمة قتل وكان قد التحق بالجيش عدة سنوات لم يرتكب خلالها أي سلوك غير مشروع ولكن بسبب سخرية زملائه من المقاطعة التي ينتمي إليها أطلق النار عليهم فقتل ثمانية منهم وسقط فاقدًا للوعي لمدة 12 ساعة وحين أفاق لم يتذكر شيئاً عن جريمته وحين شرح لومبروزو جثته اكتشف انه يعاني من الصرع ويتميز ببعض

الصفات الوحشية فأدخل تصنيف المجرم الصرعى ضمن تصنيفات المجرمين الأخرى.

## 2-3- الجنون:

يتميز الجنون باختلال أو اضطراب في القوى العقلية أو القوة المميزة على نحو يترتب عليه فقدان الإدراك والاختيار أو فقد السيطرة على أعماله. وهي حالة الشخص الذي يكون عاجزا عن توجيه تصرفاته على صورة صحيحة بسبب توقف قواه العقلية عن النمو أو انحرافها أو انحطاطها. (موسى بن سعيد: 2010، ص 64) وبذلك فهو يفقد صلاحية الإنسان لوجوب الحقوق المشروعة له وعليه (ديفيد كانت: 2014، ص 39)

ويلاحظ من النص أن المشرع الجزائري لم يضع تعريفا للجنون، لكن الرأي في الفقه والقضاء مستقرا على إعطاء لفظ الجنون الذي جاءت به المادة 72 تفسيرا واسعا حتى يشمل كل حالات الاضطراب في القوى العقلية التي يزول بها التمييز وحرية الاختيار.

ومن كان كذلك يعفى من العقوبة ويخضع لتدبير من تدابير الأمن الذي تحدده المادة 71 (ق ع) التي تنص على الحجز القضائي في

مؤسسة نفسية هو وضع الشخص بناء على قرار قضائي في مؤسسة مهياة لهذا الغرض بسبب خلل في قواه العقلية قائم وقت ارتكاب الجريمة أو اعتراه بعد ارتكابها، ويجب إثبات الخلل في الحكم الصادر بالحجز بعد الفحص الطبي."

إذا فالجنون يتسع ليشمل كل خلل عقلي ويتناسب هذا الرأي مع النص القانوني، خاصة وأن المادة 72 التي تنص على الجنون تحيلنا على المادة 71 التي تنص على الخلل العقلي، مما يوحي بأن المشرع الجزائري يتكلم على الحالتين بمعنى واحد، وثبوت الجنون من عدمه حالة واقعية يمكن الرجوع فيها إلى أهل الخبرة والاختصاص لتقريرها، وهذا ما يؤكده التطبيق العملي للقضاء الجزائري، ولابد أن يؤدي إصابة المجرم الشاذ بالمرض العقلي إلى الانتقاص من القيمة القانونية لإرادته، أي تأثير بالنقصان على التمييز أو حرية الاختيار لديه وأن يحدث ذلك وقت ارتكاب الجريمة.

على الرغم مما أتصف به نظام الجمع بين العقوبة والتدبير الاحترازي على المجرم الشاذ من محاولة طيبة للتوفيق بين النظامين التقليدي والوضعي المأخوذ بهما في المدارس العقابية إلا أنه كان محلا للنقد فهو يذهب إلى معاملة المجرم بصفتين ويتصوره شخصين فيوقع عليه جزائين

وهذه النتيجة غير مقبولة لأنها تتناقض مع مبدأ وحدة الشخصية الإنسانية وهي حقيقة علمية ثابتة لم يعد ثمة محلاً للشك فيها، وهذا

بالتالي يقتضي إخضاع المجرم الشاذ إلى تدبير واحد، وبناء عليه تساءل بعض الفقهاء عما إذا كان من الممكن التفكير في نظام ثاني يجمع بين خصائص العقوبة والتدبير الاحترازي ويكفل تنفيذ الاثنين معا نظرا لعدم جدوى الجمع بينهما(زاوش ربيعة:2007،ص220-224)

#### 2-4-اضطرابات النوم (السرفمة):

من الحالات التي يدرسها علم الأعصاب السير أثناء النوم، والمصاب بهذه المتلازمة يخضعه الخبرات لإجراء تخطيط كهربائي لدماعه ليلا.ودراسة الموجات الكهربائية الصادرة عنها في أثناء نومه وذلك لتقرير العلاج المناسب له. وغالبا ما يكون احد مضادات الاكتئاب .وثمة فرضية مهمة هي أن النائم تنتفي عنه صفات العلم والإرادة وبالتالي لا مجال للتقرير بأهلية الجنائية حتى يسال عن فعله وبالتالي يعاقب عليه.ولقد كانت معضلة ارتكاب جرائم أثناء النوم مثار جدل في ساحات القضاء الأمريكي.إذا انه إذا تم إثبات نوم الجاني أثناء جريمته فان القضاء يلتزم ببراءته منها.وأولى وقائع الجرائم في أثناء النوم نظرها القضاء الأمريكي في عام 1846. ضد شخص قتل مومسا بقطع

رأسها بموس حلاقة، كما نظر القضاء الكندي جريمة شاب قاد سيارته 14 ميلا قتل حماته وزعم أن كل ذلك جرى لا شعوريا في أثناء نومه. وبناء على ذلك تمت تبرئته. وقد وثقت مجلة علم الأعصاب قبل ثلاث أعوام 12 حالة من الجرائم المرتكبة أثناء النوم. قضي براءة المتهمين في ثلث عددها تقريبا. ومعظم القضايا التي حكم فيها بالبراءة كانت جرائم العنف غير القاتل والسلوك الجنسي وغيرهما من الأفعال الغير مشروعة في أثناء النوم.

ومعروف من حقائق النوم الأساسية والغير قابلة للنقاش أن الشخص إما إن يكون نائما ومستيقظا، ويقسم العلماء حالة اللاوعي إلى دورات نوم ذات حركات عينيه سريعة وأخرى ذات حركات غير سريعة ويقسمون الأخيرة إلى ثلاث مراحل جزئية. إلا أن معظم العلماء الذين درسوا سكونة الإنسان لمدة تزيد عن قرن يدعمون إجمالا المفهوم القائل أن النوم واليقظة هما حالتان متمايزان تفصلان بينهما حدود معروفة تماما. استعان العلماء بنظرية النوم الموضوعي **local sleep theory** التي وثقت علميا عام 1993 والتي ترى انه يمكن لأجزاء من الدماغ أن تكون نائمة في حين تظل أجزاء أخرى منبهة. فإذا كانت هذه النظرية صحيحة فإنها تساعد على تفسير قيادة الناس لسياراتهم على نحو اقل أمانا عندما يكونون متعبين. كما يمكن لهذه النظرية إن تفسر التهيج

الجنسي أثناء النوم لدى الذين يداعبون أزواجهم وأولادهم وهم غير واعين. ويمكن لهذه الرؤية الجديدة كما يؤكد علماء الأعصاب إن تفسير سبب إمكان ارتكاب بعض الأشخاص الجرائم الخطرة أثناء النوم مثل الاغتصاب أو حتى القتل وإن كان ذلك في حالات نادرة وحينما يتيقن القضاة ويقتنعون بهذه الكشوف العلمية المتميزة. سيصبح الدليل المستمد من خلال فرضيا علم الأعصاب. حجية في إثبات التهمة أو نفيها(التقدم العلمي: 2013، ص74-75)

## 2-5-المانيوخوليا:

ويظهر الإحساس بالذنب واضحا جدا في صورة معينة من العصاب القهري. ولكنه لا يستطيع أن يبرر نفسه للنا. وفكرة أن الأنا الأعلى قد يسيطر على الشعور لتبدو بشكل أكثر وضوحا كما في المانيخوليا، غير أن الأنا لا يجزأ في هذه الحالة على إبداء، أي اعتراض فهو يسلم بالذنب ويستسلم للعقاب وتفسير هذا الفرق أمر سهل فالدوافع التي تستحق اللوم والتي ينتقدها الأنا الأعلى لم تصبح أبدا جزئ من الأنا في حالة العصاب القهري أما في المانيخوليا فقد أصبح الذي يسخط عليه الأنا الأعلى جزء من الأنا عن طريق التقمص. ولذلك فألانا هو المسؤول عن بقاء الإحساس بالذنب لا شعوريا، فألانا ذو النزعة الهستيرية إنما يقوم بوقاية نفسه من الإدراك الحسي المؤلم التي تهدده به انتقادات الأنا

الأعلى بنفس الوسيلة التي يستخدمها في وقاية نفسه من شحنة عاطفية لا يستطيع احتمالها اتجاه احد الموضوعات أي بفعل الكبت. ونحن نعلم أن الأنا هو المسؤول عن بقاء الإحساس بالذنب لا شعوريا. وهو المنفذ لعمليات الكبت في خدمة الأنا الأعلى وبأمره ولاكن في هذه الحالة قد قام فيها الأنا بتوجيه نفس السلاح ضد رئيسه القاسي. وفي العصاب القهري تسود ظواهر تكوين رد الفعل كما نعلم إما هنا فيكتفي الأنا بإبقاء المادة التي يتعلق بها الإحساس بالذنب بعيدة عنه. ودهشنا حينما وجدنا أن اشتداد هذا الإحساس اللاشعوري بالذنب قد يجعل الناس مجرمين ولكنها حقيقة لاشك فيها فمن الممكن أن نكشف عند كثير من المجرمين وخاصة الشباب منهم إحساس قويا بالذنب كان موجودا قبل الجريمة وهو لذلك ليس ناتجا عنها وإنما هو الدافع لها وكان هؤلاء الشبان يجدون شيئا من الراحة إذا تمكنوا من ربط هذا الإحساس اللاشعوري بالذنب بشي واقعي ومباشر (سيغموند فرويد: 1982، ص83-84)

## 2-6-السيكوباتية:

قدم ريتشارد سوين في كتابه علم الأمراض النفسية والعقلية حالة ليوضح بها الاضطراب السيكوباتي. كان جون شابا شديد الذكاء وكان واحد من السيكوباتين الغير عاديين، وقد وجد في نفسه الرغبة في إكمال



تعليمه الجامعي وان يحصل على درجة الماجستير في الاقتصاد. ولم يكن تاريخه الأكاديمي يخلو من النجاح والفشل وقد فصل من احد الكليات بعد أن زور توقيع العميد على احد الشيكات ، ووجه إليه إنذارا بالفصل في كلية أخرى بسبب ضعف درجاته . وقد اعترف انه يواصل الدراسة من اجل المتعة والسخرية. كما كان يدعي انه يستطيع خداع أستاذه من غير أن يعطل هذا تخرجه. وقد تحصل على درجاته العلمية بسبب انه يملك ذهنًا غير عاديًا. أما حياته الاجتماعية فكانت نشطة إلى حد يصعب تصديقه. ومن ذلك كانت صديقاته يقمن بواجباته الدراسية. وقد حاول الكثير من أساتذته استثارة حماسه ولاكنهم أدركوا انه سيقضي بقية حياته كما هو. ثم تحصل على الماجستير وكان يختار الوظائف التي يتيح له متابعة نزواته. اشتغل أستاذًا محاضرًا محترمًا لمدة . ثم قضى فترة من عمره مع جماعة الهيبز **Hippies Groups** . ( الهيبز هي حركة بدأت في ستينات القرن العشرين، وتزامن ظهورها في الولايات المتحدة مع تزايد الرفض لحرب فيتنام، ومع تنامي مطالبات السود بالمساواة والعدالة الاجتماعية . جاء اسم هيبز من كلمة "hip" والتي تعني بأنك منتبه وواعي لما حولك، حيث كان الهيبز يرفضون ثقافة القطيع والطاعة العمياء لأوامر الحكومة الأمريكية، ولقد حرص أفراد الحركة على تمييز أنفسهم عن طريق لبس الملابس الفضفاضة والمهلهلة، وإطالة

شعورهم). ثم اشتغل بحار. وافلح في أن يتجنب السجن وعقوبته بسبب قدرته على التأثير في ضحاياه مما كان يتميز به من ذكاء اجتماعي.

وقد وجد فولد(fould) أثناء تطبيق مقياس مينيسوتا متعدد الأوجه للشخصية توضح أن المجرمين السيكوباتين يتحصلون على درجات أعلى من العصبيين والأسوياء في مقاييس العداوة الفعلية وانتقاد الآخرين. وتوحي المقارنات التي أجريت بين المجرمين السيكوباتين وغير العصبيين باستخدام مختلف اختبارات الورقة والقلم الخاصة بالقلق أن مستويات القلق لدى المجرمين السيكوباتين أقل من مثيلاتها لدى المجرمين العصبيين. وتقدم البحوث التي أجريت على الوظائف العقلية لدى السيكوباتين أن قدراتهم العقلية تماثل القدرة العقلية للأسوياء (محمد شحاته ربيع وآخرون: 2004، ص 259)

ومن النماذج التاريخية أيضا تشارلز مانسون وعائلته الذين قاموا بقتل الممثلة المشهورة شارون تيت وضيوفها، بالادعاء بأنه لم يكن مذنبا أو مسئولا في مقتل ثمانية أفراد من عائلة تيت وقدم تبريرا بأن المجتمع نفسه كان مذنبا بشكل أكثر سوءا. وأن المجتمع كان مسئولا عن أفعال شائنة أكثر من تلك التي ارتكبها هو. ويظهر من فحص الأدلة أن مانسون كان تحت شعور قوي وعميق أن لديه كل الحق في أن يكون مشهورا مثل البتلز في إنجلترا ومثل بوب دايلان (مشاهير تلك الفترة الزمنية)، بحيث

حاول مرارا وتكرار إقناع شركات غنائية بشراء اسطواناته التي غنى فيها بصوته.

وبالرغم من أن الجريمة وخاصة جرائم العنف تحتوي على ذلك العنصر من الانفصام أو الاختلال إلا أنها أيضا(الجريمة) محاولة للفكاك من تلك الحالة،"لقد علق القاتل الجنسي جون كريستي بعد ان قام باغتصاب وخنق احدي ضحاياها قائلا:مرة أخرى شعرت بذلك الهدوء وتلك الإثارة الجميلة الممتعة.لست نادما على ما فعلت". لقد أزال القتل كل التوتر الذي جعله محاصرا في حلقة مفرغة بين انفعالاته ورغباته.

وفي 1930 صدمت مدينة سالا وهي مدينة صغيرة من ستوكهولم بموجة من الجرائم التي لم تعتدها بدا الأمر في نوفمبر 1930 عندما عثروا على جثة عامل في بحيرة شبه جامدة والذي كان يعمل في مزرعة ألبان،وقد كانت جثة الضحية مصابة بطلق ناري وثيابه ممزقة وكأنه كان يقوم أحدا ما،ومادفع الشك إلى ذهن الشرطة عندما وجدوا راتبه الشهري كاملا في جيبه وهذا ما يستبعد أن الجريمة كانت بدافع السرقة وأوحى لهم بأنهم في صدد قضية قضية عصاب الجريمة ،وفي سنة 1932 تعرض رجل آخر إلى إطلاق نار في صدره وكان أيضا يعمل ضمن المهن البسيطة (عامل تسوية أحجار) ولحسن الحظ كان هناك شاهد أثناء ارتكاب الجريمة الذي راء رجلين ينزلان من سيارة سوداء ويجران الضحية بعد أن أطلق

عليه احدهما الرصاص، وبعد تعميم أوصاف السيارة، وعلى اثر ذلك اعترف احد العاملين في إصلاح السيارات انه قبل مدة من ارتكاب الجريمة طلب منه رجل ثري أن يغير له لوح السيارة وكان ذلك الشخص رجل الأعمال المشهور هيد ستروم، الذي أنكر في بادئ الأمر علاقته بالجريمة ولكن بعد مواجهته بالشاهدين اعترف وهنا كانت المفاجئة، بحيث اخبر رجال الشرطة بان صديقة سيجارد ثورغمان، والذي كان طبيباً نفسياً هو العقل المدبر لكل تلك الجرائم، ذلك الأمر الذي جعل المحققين يربطون بين الجريمة الأولى والثانية، حيث ورد في التحقيق الأول على لسان زوجة الضحية عامل مزرعة الألبان انه كان يتردد على طبيب نفسي، وحين فتش المحققون ملفات الطبيب السرية وجد وان الضحيتين فعلاً كانا من المتتردين على عيادته، ذلك الطبيب النفسي والأستاذ الجامعي المحاضر والقائد الروحي للفلسفة، والذي كان مولعاً بالسحر والعقيدة والتنويم، كان يقضي جل أوقات فراغه لممارسة هوايته المفضلة وهي التخطيط للجرائم الكاملة، دون أن يترك ورائه أي اثر يقود المسؤولين إليه. كان ثورغمان قصيرة القامة. ضعيف البنية شاحب الوجه ذو فم رقيق حازم الوجه، يملك ضغن منسحبة إلى الداخل مع تراجع خط الشعر للوراء مما جعل جبهته تبدو عريضة. كان ثورغمان يحترف التنويم ويعتبره السلاح القوي للإيقاع بضحاياه، كما دخل في علاقات جنسية مثلية مع احد أفراد العصابات وعندما وقع هذا الأخير في ضائقة مالية

وطلب منه المساعدة قام ثورمان بتنويمه وجعله ينتحر شنقا. كما قام بقتل فرد آخر من أفراد العصابة بحيث ادخله في حالة تنويم عميق وحقنه بسم قوي جدا أدى إلى وفاته. وبعد دخول ثورمان إلى السجن كتب تفاصيل قصة حياته واتضح انه كان يعاني من عقدة النقص في مراحل الطفولة المبكرة بسبب بنيته الجسدية الضئيلة وصحته المعتلة. كان منفردا بشكل عميق بالسحر والتأمل لينال القوة. انضم إلى جماعات السحر ونصب قائدا عليها وكان ذلك يشعره بقيمته الذاتية على الرغم من انه كانت لديه مكانة علمية واجتماعية ولاكن الجريمة تشبع رغبة تحقيق الذات بأقل تكلفة ، ولاكن المجتمع كان يرفض هذا التفرد ولم يعترف بطفرته وتفرد ، وبارتكابه الجرم وتصدره صفحات الجرائد وترويجه للمجتمع فان ذلك لابد أن يقابله استنكار ورفض . بعد 6 اشهر من محاكمته أصيب بنوبة جنون نقل على إثرها إلى مصحة عقلية تابعة للسجن.

تلقي حالة ثورمان ضوءا قويا على الفجوات والمكونات الخفية والكامنة بالتركيبة النفسية للقاتل الذي يقوم بالقتل لبلوغ مستوى تحقيق الذات وهو المستوى الرابع من مستويات الاحتياجات البشرية. وفيما يخص دوافع الإجرامية فإنها تنحصر في محاولة دفع المجتمع إلى الإدراك أن هناك من بين الجموع الكبيرة فردا يستحق أن يرهبه المجتمع ويخشى ذكائه وباسه واستحالة أن يكون محط انتباه وإعجاب المجتمع إذا بقي بعيدا عن

الأنظار، ولا يتحقق له دافعه إلا بعد القبض عليه وان يصبح محل اهتمام المجتمع فطالما لم يقبض عليه فانه يضل يشعر بالإحباط .وبالتالي فان لديه دوافع لاشعورية تجعله يطلب العقاب ليس لتأنيب الضمير كما يعاني منها بعض المجرمين العاطفيين وإما طلبا للشهرة والأضواء(كولن ولسون:ب س).

وعليه فان المسؤولية الجنائية ترفع بشكل كلي عن المصابين بالأمراض العقلية كالجنون(الفصام)، الهوس الاكتئابي (الجنون الدوري)، المانيخوليا (السوداوية)، برانويا الاضطهاد والتخلف العقلي(بجميع مستوياته) لان المريض هنا يفقد القدرة على الإدراك والتمييز، وهي من المهام التي تناط إلى العقل وبالتالي يطلق عليهم أنصاف مجرمين لأنهم ارتكبوا الفعل الإجرامي ليس بهدف الجرم في حد ذاته وإما تعتبر الجريمة كعرض لاضطراب عقلي معين لا دافعا لها.

أما في حالة المجرمين المصابين بنوع من الاضطراب النفسية فان المسؤولية الجنائية لا ترفع عنهم بصورة كلية لان الاضطراب لا يؤثر كلياً على الإدراك والوعي رغم ما يعتريهم من إغلاق آني لنوافذ الإدراك أثناء التقلبات الانفعالات القوية مثل الغضب والقلق المصاحبة لتلك الاضطرابات، أي أنهم يتمتعون بالأهلية ويحتفظون بدرجة كبيرة من الوعي،وتستثنى منهم بعض الاضطرابات كالسرقة.كما قال الرسول

الكريم صلى الله عليه وسلم إن المسؤولية ترفع عن ثلاث في قوله: رفع القلم عن ثلاثة : عن النائم حتى يستيقظ، وعن الصبي حتى يبلغ، وعن المجنون حتى يفيق.

### 3- الإدراك كمعيار أساسي في تحديد المسؤولية الجنائية:

إننا نعلم أن ما يظهر في الشعور إنما هو في العادة مادة التفكير فقط أما العلاقات بين العناصر المشتركة لهذه المادة وهو ما يميز التفكير بصفة خاصة، فلا نستطيع أن تظهر في صورة بصرية. فالتفكير بصورة بصرية إنما هو عبارة فقط عن الشعور بشكل ناقص جدا وهو أكثر قربا إلى العمليات اللاشعورية من التفكير ناقص جدا ، إذا التفكير هو الطريقة التي تجعل من اللاشعوري شعوريا. إذا كيف يستطيع ما هو مكبوت أن يصبح ماقبل شعوريا. يمكن أن يحدث ذلك بمد ما هو مكبوت أثناء التحليل ببعض الروابط القبل شعورية المتوسطة. وعلى ذلك فإن الشعور يبقى في موضعه. أما اللاشعور من جهة أخرى فلا يظهر في الشعور... وإن العلاقة بين الإدراكات الحسية الخارجية و وبين الأنا واضحة جدا أما العلاقة بين الإدراكات الحسية الداخلية وبين الأنا فتتطلب دراسات خاصة وقد يثير ذلك فينا مرة أخرى نوعا من الشك فما إذا كنا محقين في إرجاعنا جميع الشعور إلى ذلك الجهاز السطحي وحده وهو جهاز الإدراك الحسي. كما يعرف يونج الإدراك (الوعي) بأنه

الوظيفة أو الفعالية التي تصون العلاقة بين مضامين النفس (و الأنا) لذلك لابد لخبرتنا للعالم الداخلي و الخارجي أن تمر من خلال الأنا حتى تصبح مدركة هذا لان العلاقة مع الأنا تكون لا واعية بقدر ما تبقى في منأى عن إحساس الأنا بها(سيغموند فرويد:1982،ص 19-38 )

وعلى ذلك فلا يزال من الصحيح أن الإحساسات والمشاعر الوجدانية تصل إلى جهاز الإدراك الحسي فإذا أعيق وصولها إليه لم تصبح إحساسات (مشاعر وجدانية لاشعورية) ويلعب الإدراك الحسي في الأنا نفس الدور الذي تلعبه الغريزة في الهو ويمثل الأنا مانسميه الحكمة وسلامة العقل على خلاف الهو الذي يحوي الانفعالات (سيغموند فرويد:1982، ص39-40)

إن الإحساس عملية فيزيولوجية بسيطة تسبق الإدراك في حين أن الإدراك الحسي عملية أكثر ارتقاء من مجرد الإحساس في سلم التنظيم العقلي لان الإحساس مجرد رؤية الصورة أو سماع كلمة أو شم رائحة في حين أن الإدراك الحسي هو إضفاء معان على الصورة البصرية والسمعية والشيمة بعد اتصال هذه الإحساسات بالجهاز العصبي المركزي. فالإدراك الحسي هي أن تدرك الشكل والحجم واللون والمسافات تدرك المجسمات والمسطحات تدرك الأحداث كشروق الشمس أو غروبها تدرك سمات الفرح أو الحزن على وجه شخص



تدرك علامات المرور اللون الأحمر يعني التوقف واللون الأخضر يعني السير.

فانطباع المرئيات على شبكية العين هو مجرد إحساس بصري ولكن رصد المرئيات بالجهاز العصبي المركزي وإضفاء معان على الصورة من شكل ولون وحجم هو إدراك بصري.

ويفرق علماء اللغة العربية بين النظر والرؤية فالنظر هو مجرد أن تنظر للصورة ولكن الرؤية هي أن تدركها إدراكا حسيا. والإدراك الحسي ليس عملية بسيطة بل هي عملية معقدة يدخل فيها الإحساس والذاكرة وإدراك العلاقات وتأويل ما ندركه. والإدراك الحسي وسيلة هامة أساسية يتلمس الفرد عن طريقها المعرفة، وتكتمل الصورة وتصبح أكثر وضوحا عندما يستخدم الفرد حواس متعددة فعندما نرى الشيء ونسمعه أو عندما نتذوق طعمه ونشم رائحته ونلمسه نجده أكثر وضوحا ودقة من مجرد أن نراه أو نلمسه.

والخلاصة انه بدون الإحساس لاندرك شيئا ولكن بالإحساس وحده لا يكفي لإدراك الأشياء. (خليل ميخائيل معوض: 2006)

### 3-1-ميزة الإدراك عند المجرمين الشواذ:

كما ذكرنا سابقا فان الإدراك هو عملية فيزيومعرفية في آن واحد، والمجرم الشاذ وان استوفى السلامة الجسدية فقد حقق الشرط الأول للإدراك فهو يدرك أيضا وليس ليس بالمفهوم العام مثل الذي عند كافة الناس الأسوياء، وذلك بفعل الهلاوس (Hallucinations) وهي الإدراك الحسي الوهمي لشيء خارجي غير موجود في الواقع (سيغموند فرويد: 1982، ص36)

إن الهلاوس تلغي التطابق بين المدركات والأشياء كما هي فعلا موجودة في الواقع وبذلك تطرح مسألة صدق المدركات، أي مدى توافق محتواها مع العالم الخارجي. لقد جرت العادة، فيما يتصل بالإدراك البصري، على اعتبار المدركات واقعة على خط متصل تقع الصورة الإيهامية في إحدى نهايتيه، والصورة الواقعية المماثلة للواقع في نهايته الأخرى. وبذلك تكون الهلوسات والأحلام والأوهام والإدراكات الخاطئة والناقصة درجات من الإدراك على هذا الخط. ومن طبيعة الاستجابة الإدراكية هذه أن تكون المدركات الواقعة في النهاية الثانية لهذا الخط المستمر في ندرة تلك الواقعة في النهاية الأولى (الصورة الإيهامية) إن لم تكن أندر منها. فالإدراك غير معني بتصور مضبوط وكامل في الوعي لما هو خارج الفرد بقدر ما هو معني بتقديم عالم بصري أو سمعي أو لمسي

أو شمي أو ذوقي يسهل عملية التكيف في برهة الإدراك. إنه ليس تصوراً سلبياً لما هو في العالم الخارجي، بل هو جهد فيه اصطفاء من درجة عالية يسعى نحو معنى يحمل فيه الفرد إلى المعلومات التي توفرها له حواسه بنية معرفية توجهها وتحددها حاجاته واتجاهاته وخبراته السابقة وتكوينه البيولوجي، وتلك الهلوس بدورها لم تنشأ من فراغ وإنما بفعل الصراعات التي تحدث لدى الأفراد بين الكثير من الإثارات الحسية ومع استجابتهم بفرض نظام ومعنى على خبراتهم. وهذا ما يسمح بالتنبؤ بأن إدراك الفرد سوف يتأثر بعوامل من نوع التوقعات والحاجات والقيم والصراعات. وتلح نظرية التحليل النفسي صراحة، على التأثيرات الدوافعية في وظائف معرفية كثيرة أهمها التذكر والتفكير والإدراك. وهي معنية عناية خاصة بالدوافع والصراعات اللاشعورية وآليات الدفاع اللاشعورية أيضاً (أنطون الحمصي: 1987) و هي أنماط مختلفة من العمليات التي تستهدف حل الأزمة النفسية بقدر ما تهدف إلى الخلاص من مشاعر التوتر والقلق والوصول إلى قدر من الراحة الوقتية وهذه الآليات هي محاولات يبذلها الأنا للمحافظة على تكامل الذات وذلك عن طريق تشويه كل ما يشعر الذات بالمهانة والدونية وتتميز آليات الدفاع بسمتين مشتركتين أنهما تنكر ونزود وتحرف الواقع أنهما تعملان بطريقة لا واعية بحيث لا يفطن الشخص إلى ما يحدث أنها أساليب لا واعية تسعى لحماية الذات من التهديدات الداخلية

والخارجية معا(سيغموند فرويد : 1982،ص28).ووفقاً لهذه النظرية، يجب أن تكون هناك اختلافات إدراكية واسعة بين الأفراد في استجاباتهم لمثيرات ذات دلالة دوافعية .  
(أنطون الحمصي: 1987).

ولذ فإن فقد الشخص معه الإدراك والتمييز فإنه يعفى من المسؤولية الجنائية، والمرجع في ذلك للأطباء والأخصائيين، وللقاضي السلطة التقديرية بعد الرجوع للخبراء ، فإذا ثبت فقدده للوعي والإدراك وقت ارتكاب الجريمة أو فقدهما بعد ارتكاب الجريمة انعدمت مسؤوليته الجنائية ، ولا تتخذ بشأنه إلا تدابير علاجية بوضعه في مؤسسة نفسية يخضع فيها للعناية الطبية وهو ما نصت عليه المادة 21 من قانون العقوبات التي تنص على ما يلي " :الحجز القضائي في مؤسسة نفسية هو وضع الشخص بناء على قرار قضائي في مؤسسة مهيأة لهذا الغرض بسبب خلل في قواه العقلية قائم وقت ارتكاب الجريمة أو اعتراه بعد ارتكاب ( موسى بن سعيد:2010،ص64)

وهذه الخطورة الإجرامية مصدرها المرض ( العقلي أو النفسي ) وعليه فإن الغرض الأول من التدبير المختلط غرضاً طبياً هو شفاء المجرم من مرضه.والتدبير المختلط تبرره كذل خطيئة المجرم ونصيبه المحدود من المسؤولية عن جرمته ومن ثم كان للتدبير غرض عقابي هو تهذيب

المجرم الشاذ عن طريق اقتلاع فالتدبير المخطط تبرره الخطورة الإجرامية التي تنطوي عليها شخصية المجرم القيم الفاسدة لديه ووضع أخرى صالحة محلها وتأهيله وإعداده لاسترداد مكانته في المجتمع ( زواش ربيعة: 2007، ص225)

4-المشكلات التي تواجه الخبير النفسي في تحديد المسؤولية الجنائية للأفراد:

#### 4-1-الذاتية والتحيز:

قد يقع الخبير النفسي أثناء دراسته لشخصية المجرم في فخ التحيز والذاتية في البحث والتفسير الخاص بالنتائج التي توصل إليها، فيغيب عن وعيه الطريق الصحيح للبحث ويتجه وجهة أخرى بعيدة عن المسار الأصلي للموضوع، وبذلك يجب عليه تحري أكبر قدر من الموضوعية. وتعني التحرر من النزعات الذاتية والأهواء الشخصية والميول والتحيزات والتعصبات والفروض والخلفيات الثقافية السابقة وتدعو الباحث للوقوف موقفا محايدا أمام ما يدرس من ظواهر نفسية فلا يصدر أحكاما ذات خبرة خلقية ولا ينفعل انفعلا شخصيا إزاءها وان يسجل الحقائق والوقائع كما هي موجودة فعلا في الواقع وليس كما ينبغي أن تكون أو كما يردها هو أن تكون. كما يجب عليه التحلي بالإجرائية وتعني ضرورة

قيام الباحث بتعريف الظاهرة وتحديدتها قبل دراستها أي وصف الظاهرة كما تظهر في وحدات سلوكية محددة يمكن ملاحظتها وقياسها والابتعاد عن الألفاظ والتعاريف الفلسفية أو العامة أو الغيبية (عبد الرحمان العسوي: ب س، ص16)

إن الوصف الذي يؤدي إلى التشخيص إما هو عملية عقلية معقدة لا تعتمد على المشاهدة فحسب (أي مشاهدة الظاهرة أو السلوك الذي يعني منه الشخص) إما تستند إلى المقارنة كذلك، مقارنة هذا السلوك الذي نشاهده عند هذا الشخص الذي نفحصه ونحن لم نقطع شيئاً بعد في أمره بالسلوك المناظر له عدد أشخاص سبق أن واجهناهم أو قرأنا عنهم. ( مصطفى سويف: 1967 ص122)

يتقدم الأخصائي النفسي فيقيم جسراً لما تعلمه في البحوث الأساسية وبين ميدان التشخيص فقد تعلم طرقاً معينة للمشاهدة وطرقاً معينة للقياس هذه وتلك تضمن له قدراً لآباس به من الموضوعية والدقة في الوصف. تعلم مثلاً أن لا يعتمد على انطباع عابر وإن يتجه بدلاً من ذلك إلى تجميع مشاهداته بتتبع السلوك الذي يهيمه في عدد من مواقف الحياة يختبرها اختباراً خاصاً بحيث تصلح أن تعتبر عينة ممثلة لجملة المواقف التي يتعرض لها الشخص. وتعلم أيضاً أن مشاهدة السلوك البشري بوجه خاص مسألة معقدة جداً لأننا في الواقع نشاهد ونستنتج

نشاهد مجموعة من حركات الأطراف وتقلصات عضلات الوجه و وارتخاؤها وتغيرات في لون البشرة قد تكون مصحوبة بإفراز مزيد من العرق وقد نلاحظ تغيرات مفاجئة في سرعة الكلام أو في ارتفاع الصوت أو في استقراره كل هذا نشاهده .نبصره ونسمعه لآكننا لا نكتفي بذلك أبدا.لآنكتفي بهذه الصورة الخارجية بل نستنتج منها وبالسرعة نفسها التي نشاهد بها نستنتج أن فلان غاضب أو خجلان أو مصروع.نحكم على خبرة الشخص الشعورية كما لو كنا رأيناها بعيوننا بل نحكم على ماهو أكثر من هذه الخبرات الشعورية العابرة نحكم أن الشخص مآكر وانه كان يتظاهر بالانفعال وبأن اللؤم يبدو في عينيه ،بعبارة موجزة نجدنا متورطين في أحكام على سمات شخصية نقول أن من بين ما تعلمه الأخصائي النفسي إن كثيرا من مشاهداتنا لسلوك الغير إنما هي مشاهدات غير نقية ليست مشاهدات فحب.بل مشاهدات تنطوي على كثير من التأويل وان هذا التأويل هو أهم عنصر يتهدد الموضوعية في تلك المشاهدات وبالتالي يتهدد هذه المشاهدات في شرعية إنهاؤها إلى بناء المعرفة العلمية.كل هذا تعلمه الأخصائي النفسي تعلم أيضا كيف يتخذ التدابير المتعددة لضمان قدر من الموضوعية لا يقل عن حد أدنى معين(مصطفى سوياف:1967ص137).

#### 4-2- تشبع المقاييس والاختبارات بالعامل الثقافي (المطبقة بالقيم الغربية):

إن أغلب الاختبارات والمقاييس المتداولة اليوم في البلدان العربية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة تم إعدادها في الغرب وخاصة في أمريكا لذلك هي مقاييس غير متحررة ثقافيا إلى حد يصعب تطبيقها في الواقع العربي والجزائري. وقد أكدت بعض الدراسات عبر الثقافية أو ذات الطابع المقارن في علم النفس منها دراسة Nitko, A.J ودراسة أمينة محمد كاظم ، وجود عدة مشكلات تنشأ من جراء الاختلافات الثقافية، فكل ثقافة تتميز بمعايير وقيم ومفاهيم تختلف عن الثقافات الأخرى (بوسالم عبد العزيز: 2015، ص20) ولذلك يجب على الخبير أن يختار من الاختبارات والمقاييس ما هو قريب من بيئته الثقافية أو تلك المقاييس الغير متشعبة بالعامل الثقافي، وإن لم يجد ما يناسبه منها فما عليه إلا أن يقوم ببناء مجموعة من المقاييس مسبقا وتقنينها على بيئته حتى تكون صالحة للاستخدام له ولغيره من الباحثين وبهذه الطريقة توحد معايير الحكم على تلك السمات التي تم بناء مقاييس حولها.



#### 4-3-تزييف الاستجابات من قبل المجرمين:

إن محاولة غالبية المجرمين إن لم نقل جميعهم يلجؤون إلى المرض العقلي أو النفسي للإفلات من العقوبة، ولأن الكذب هو عملية نفسية ولاكن لها مؤشرات فيزيولوجية دفع العلماء في مطلع القرن العشرين إلى ابتكار آلة كشف الكذب **Polygraph** التي تقيس ضغط الدم والنبض والناقلية الكهربائية للجلد وأي إثارة في فيزيولوجية أخرى. حيث انتهى مخترعها وهو عالم النفس **مارستون**. إلى إن هذه الآلة تستطيع ما إذا كان الشخص كاذبا وهو ما احدث جدلا في الأوساط القانونية إذا لم تقبل المحاكم الأمريكية ما تنتهي إليه الآلة من نتائج وعلى الرغم من ذلك فقد ظهرت تقنيات أخرى تعتمد على تصوير الدماغ مستهدفة كشف حالات الذهن التي تعكس سلوكا صادقا. لذا يتوقع بعض الباحثين أن تعتمد المحاكم مثل هذه التقنيات في المستقبل من هذه التقنيات الجهاز **fmri** الذي يستخدم لוגاريمية تحليلية معقدة تسمى مصنف الأنماط **patterns classifier** حيث يمكن تحديد ما إذا شخص ما يتذكر شيئا ولاكنه لا يستطيع تحديد ما إذا محتوى ذاكرته المكتشفة حقيقيا أو وتخيليا.

وبعبارة أخرى يمكن استعمال جهاز fmri لكشف ما إذا كان الأفراد يعتقدون أنهم يتذكرون شيئاً.ولكن لا يمكن القول ما إذا كان هذا الاعتقاد صحيحاً أم لا.( التقدم

العلمي :2013،ص73)

لذلك يجب على الخبير أن ينتبه إلى النقاط التالية عند تقييمه لحالة المتهم العقلية:

أولا وقبل كل شيء يجب أن يكون هناك تشخيص لمرض عقلي. فبدون وجوده لا معنى لكل ما يقال بعد ذلك.

التأكد من وجود المرض العقلي خلال وقوع الجريمة. والحصول على معلومات عن الضلالت والأوهام والهلاوس واضطرابات المزاج، أثناء الفحص النفسي وخلال وقوع الجريمة.

وجود غاية أو دافع معقول للجريمة، مثل دافع مادي أو انتقام أو شهوة جنسية. وعدم وجود غاية أو دافع للجريمة يرجح كفة المرض العقلي كمحرك أساسي للجريمة.

إن كان هناك تخطيط وإجراءات تحضير للجريمة قبل وقوعها، فإن ذلك قد يدل على عدم احتمال المرض العقلي كسبب للجريمة. ولكن يجب أن نكون على حذر من هذا الاستنتاج لأنه في كثير من الأحيان يكون باستطاعة المريض النفسي أن يخطط للجريمة، ويحضر لها مع عدم قدرته

على معرفة أن ما يفعله خطأ. أي قد يكون في إمكان المريض أن يخطط لجريمة معقدة، وهو لا يزال تحت تأثير أوهام وهلاوس مرضية.

التحري عن دلائل على اعتلالات مرضية نفسية قبل أيام من وقوع الحادث.

تفهم مفصل عن كيفية تسلسل أفكار المتهم ونوعيتها وسلوكه قبل الجريمة وأثناءها وبعدها.

دلائل على وجود أي نوع من أنواع السلوك المضطرب غير المؤلف.

هل كانت هناك محاولات للهرب أو إخفاء معالم الجريمة؟ القيام بمثل هذه الأعمال تدل على أن المتهم يعلم أن ما يفعله خطأ يعاقب عليه القانون.

التحري عن السوابق الإجرامية للمتهم.

التحري عن تاريخ المتهم الطبي النفسي ومراجعة ملفاته الطبية السابقة.

إن وجد للمتهم تاريخ طبي، هل كانت الأوهام والهلاوس من نفس النوع والمحتوى كما هي موجودة عند المتهم حالياً أو أثناء حدوث الجريمة؟

اختبار مقدرة المتهم على التراجع و مسك النفس ساعة وقوع الجريمة

و أخيرا وهي أهم نقطة في موضوع بحثنا، هل كانت عدم مقدرة المتهم على تقدير عمله كصحيح أم خطأ؟ و هل كان عجزه عن التراجع بسبب مرضه العقلي (مجلة الطب النفسي:1999)



## خلاصة

إن عملية مسح السلوكات الجنائية تشير إلى اتساع مداها، مما حدا بالباحثين إلى تطوير تصانيف عامة تستخدم في أغراض الدراسة، وفي حصر ظاهرة الجناية في وحدات قابلة للملاحظة والمعالجة والرصد، وكذلك تسهل عمليات البحث العلمي، الذي يهدف إلى بناء نظرية معرفية تنظم الحقائق والأفكار التي تخص السلوك الجنائي، (أحمد عبد المجيد الصمادي: 2003)

وبعد أن عرضنا خصائص المجرمين النفسية التي قد تدفع الفرد للجرام فإنه يجدر التنبيه على أن أي عامل من هذه العوامل أو السمات السابق ذكرها ليس كافياً وحده لإنتاج سلوك إجرامي بل لابد من تضافر مجموعة متفاعلة من العوامل (البيئية والاجتماعية) حتى نستطيع رؤية هذا النوع من السلوك وهذا هو الرأي الذي يقول به أصحاب الاتجاه التكاملي في تفسير السلوك الإجرامي وهو الذي يرد الجريمة إلى عوامل مختلفة وقوى متفاعلة مع بعضها والتي يرجع بعضها إلى الفرد عضوياً أو نفسياً وبعضها الآخر يرجع إلى ظروف البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها الفرد. وعندما تتكامل هذه العوامل مع بعضها البعض فإنه يمكن القول بأننا نتوقع أن تفرز مجتمعة سلوكاً مضاداً للسلوك السوي في المجتمع.



## قائمة المراجع:

1. ترجمة ندره اليازجي (1993)، علم النفس اليونجي - ط1، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق.
2. لطفي عبد العزيز الشربيني (2008)، الطب النفسي الشرعي..نحو قراءة عربية-المرض النفسي والمسؤولية الجنائية من منظور إسلامي، مجلة شبكة العلوم النفسية العربية العدد 20 خريف 2008، الإسكندرية .مصر.
3. لموسخ محمد (2008)، المسؤولية الجنائية عن فعل الغير في جرائم البيئة، مجلة العلوم الإنسانية-جامعة حمد خيضر العدد 14، جوان 2008 ص 202. جامعة ورقة.
4. عمار عوبيدي (1995). القانون الاداري. ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر .
5. محد شحاته ربيع. جمعة سيف يوسف. معتز سيد عبد الله (2004)، علم النفس الجنائي، دار غريب للنشر والطباعة والتوزيع. القاهرة.
6. محمد شلال حبيب، (2010)، اصول علم الاجرام ، ط2، توزيع المكتبة القانونية بغداد-الناشر العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة.



7. زواش ربيعة (2007)، المسؤولية الجنائية للمجرم الشاذ في التشريع الجزائري، العدد 28 ديسمبر 2007 ، المجلد أ، مجلة العلوم الإنسانية. جامعة قسنطينة 1.الجزائر.
8. تيسير حسون(ب س) ، المرجع السريع الى الدليل التشخيصي الاحصائي الرابع المعدل الاضطرابات النفسية، جمعية الطب النفسي الامريكية.دمشق.
9. إبراهيم، أكرم نشأت،(2000)، التخلف العقلي وصلته بالإجرام، مجلة الأمن والحياة، العدد 218 - أكتوبر / نوفمبر 2000 العدد 218- رجب 1421هـ. جامعة نايف العربية للعلوم الامنية.
10. آمال عبد القادر جودة(2012)، الترجسية وعلاقتها بالعصابية لدى عينة من طلبة جامعة الأقصى.مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية، المجلد العشرون، العدد الثاني، يونيو 2012 . كلية التربية - جامعة الأقصى.

11. عابد أبو مغيص (1999)، المسؤولية الجنائية في حالات اضطراب الذاكرة، مجلة

الطب النفسي، العدد السابع، مارس 1999 ، أبو ظبي

(www.arabpsynet.com .Abu Dhabi Bulletin of Psychiatry)

12. بيتر شلوتكه-فرنس كاسبار-بيرند رولر-ترجمة سامر جميل رضوان (2006)،

التشخيص النفسي الاكلينيكي (2) -التشخيص النفسي للاضطرابات النفسية ومجالات

التطبيق الاخرى ، ج 1 ، ط1-دار الكتاب الجامعي- لبنان.

13. علي الحوات (1989)، الجرائم الجنسية ،أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية

مركز الدراسات والبحوث، الرياض. ط1 رقم الايداع 17/3570.

14. سيغ蒙德 فرويد، ترجمة محمد عثمان نجاتي ، (1982)، الانا والهو ، ط 4، منتدى

مكتبة الاسكندرية دار الشروق.

15. لطفي الشرييني(2000)،اضطرابات النوم كيف تحدث وماهو العلاج، احد

إصدارات مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر. العدد الثالث والعشرون

(الترقيم الدولي 977/202/191/9 ISBN)

16. سهير كامل احمد، (1997) ، دراسات في علم النفس المرضي -الجزء الرابع ،مركز الاسكندرية للكتاب ، مصر.

17. محمد بن عبد الله البكر، (2010)، السلوك الإجرامي بين واقع الأمن الاجتماعي والضبط الاجتماعي، العدد 131، ربيع الأول 1437هـ. مجلة التنمية الإدارية، تصدر عن إدارة العلاقات العامة والإعلام بمعهد الإدارة العامة مجلة التنمية الإدارية (<http://www.tanmia-idaria.ipa.edu.sa/Article.aspx?Id=407>)

18. عبد الله بن حسين الخليفة (2000)، أبعاد الجريمة ونظام العدالة الجنائية في العالم العربي في الوطن العربي..الرياض، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.مركز الدراسات والأبحاث ،العدد 202.

19. سامية حسن الساعاني(1982)، الجريمة في المجتمع - بحوث في علم الإجتماع الجنائي ، ط2 ، دار النهضة ،العربية، بيروت.

20. شلدون كاشدان، ترجمة احمد عبد العزيز سلامة ،(1994)، علم النفس الشواذ، دار الشروق، القاهرة.

21. علي حسن الطوالبه(2009) ،دراسة في الخطورة الاجرامية. جامعة العلوم التطبيقية-البحرين. مركز الإعلام الأمني.

22. ديفيد كانتر، ترجمة ضياد وراده مراجعة فتحي خضر (2014)، علم النفس

الشرعي، ط 1 ، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة .القاهرة.

23. أحمد عبد المجيد الصمادي ، الاتجاهات الحديثة في إرشاد نزلاء

مراكز الإصلاح والتأهيل، البحوث والدراسات الشرطية (مجلة الكترونية

تصدر عن القيادة العامة لشرطة دبي) . جامعة الإمارات

<https://www.adpolice.gov.ae/ar/Police.Research.and.Studies/Article.details.aspx?Article=13>

ils.aspx?Article=13

24. جمال الخطيب، (2006) ، مقدمة في الإعاقات الجسمية والصحية، دار الشروق

للنشر والتوزيع.

25. كولن ولسون ترجمت رفعت السيد علي ، التاريخ الاجرامي للجنس البشري1

، سيكلوجية العنف ،منتدى مكتبة الاسكندرية.

26. خليل ميخائيل معوض ،(2006)، علم النفس التربوي أسسه وتطبيقاته

، الإسكندرية .مصر

27. أنطوان الحمصي،(1987)، علم النفس العام، ج 2، منشورات جامعة دمشق .

28. بوسالم عبد العزيز(2015)، الاختبارات النفسية المطبقة في

الدراسات الأكاديمية الجزائرية وضرورة التكيف من أجل الصلاحية،

الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية ، عدد 14 جوان ، جامعة البليدة.

29. عبد الرحمان العسوي ، علم النفس الحديث أصول البحث السيكلوجي علميا

ومهنيا، دار الراتب الجامعية ، بيروت، لبنان.

30. مصطفى سوييف، (1967)، علم النفس الحديث معاملة ونماذج من دراساته، ملتزم

بالطبع والنشر المكتبة الانجلو مصرية - القاهرة.

31. موسى بن سعيد، (2010)، أثر صغر السن في المسؤولية الجنائية الجزائي، بحث

مقدم لنيل درجة دكتوراه العلوم في الفقه والأصول في الفقه الإسلامي والقانون جامعة

الحاج لخضر - باتنة

32. سامر جميل رضوان، (2014)، التشخيص النفسي، منشورات جامعة دمشق -

مديرية الكتب الجامعية.

33. بيتر شلونكه-فرنس كاسبار-بيرند رولر-سامر جميل رضوان، (2006)، التشخيص

النفسي الاكلينيكي (1) الأسس العامة والتوجهات النظرية، ط1- دار الكتاب الجامعي-

لبنان.

34. لويس كامل مليكة، (2006)، اختبار الشخصية متعدد الأوجه دليل الاختبار، ط6 ،

الترقيم الدولي ISBN رقم الايداع (977/19/2671/3).

35. برونرو كلوبيفر وهيلين ديفيدسون ترجمة حسين عبد الفتاح، (2003)، تكنيك

الروشاخ - ترجمة مختصرة بتصرف لدليل تكنيك الروشاخ، منشورات جامعة ام القرى

بمكة المكرمة.

36. فيصل عباس (1990)، أساليب دراسة الشخصية التكنيكات الاسقاطية، ط1، دار

الفكر اللبناني بيروت.

37. بوسنة عبد الوافي زهير، محاضرات تقنيات الفحص العيادي - القيت على طلبة سنة

1 ماستر علم النفس، جامعة محمد خيضر بسكرة. الجزائر.

38. ترجمة احمد عكاشة، (1992)، المراجعة العاشرة للتصنيف الدولي للأمراض

تصنيف الاضطرابات النفسية والسلوكية الأوصاف السريرية والدلائل الإرشادية

التشخيصية، منظمة الصحة العالمية المكتب الإقليمي للشرق الاوسط عين شمس

مصر.

